سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة – قصر القبة فى ١٩ يونيه ١٩٦٨

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمد النبوى المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	مناقشة بقية تقرير تنفيذ بيان ٣٠ مارس.. الاصلاح المالى والاقتصادى	١
٢-	مشاكل التعليم الإلزامى والمعاهد العليا والطبلة الوافدين، وعدم إمكانية هجرة العمالة المصرية الى الخارج	٣٠
٣-	الاستثمارات فى الميزانية الجديدة	٣٤-٣٨

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/٦/١٩

- استكمال مناقشة تطبيق المبادئ الواردة فى بيان ٣٠ مارس.
- مناقشة خطة الإصلاح المالى والاقتصادى.
- قرر مجلس الوزراء أن يبدأ فورا تنفيذ الخطة التنفيذية للمبادئ الواردة فى بيان ٣٠ مارس، وأن تقدم كل وزارة الى المجلس خطة تفصيلية تحدد فيها الخطوات التى ستتبعها لتنفيذ هذه المبادئ.
- تشكيل لجنة وزارية تتابع عملية التنفيذ، وتقدم تقريرا شهريا الى مجلس الوزراء.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ١٩ يونيه ١٩٦٨

عبد الناصر: مش عايزين جلسة يوم الأحد؟ كويس! (ضحك) الإخوان المسلمين عملوا محطة إذاعة بقالها أربع أيام، قل لنا يافايق على الموضوع.

فائق: محطة ابتدت تذيع بيانات، والبيان الأول بيقول فيه: إن الهدف الأول للحركة بتاعتهم هو القضاء على حكم عبد الناصر، وبدأت تذيع البيان الثانى وابتدأنا نشوشر عليها، وهى دلوقتى غير مسموعة فى الوقت الحالى، وبعدين هم بعتوا لوكالات الأنباء فى العالم كله علشان يستمعوا للمحطة دى.

سليمان: داخلية ولاّ خارجية.

عبد الناصر: لا.. خارجية؛ لأنها على الـ short.

فائق: لأنها على الـ short فصعب تحديده. هو فيه ملاحظة واحدة إن وجدنا الإستماع فى الإسكندرية أقوى بكتير من القاهرة، الاحتمال إنها تكون جاية من حاجة قريبة من البحر.

عبد الناصر: بقية التعليقات.. الأخ مرزبان كان عايز يتكلم فى الجلسة اللى فاتت آخر واحد مش كده جاهز ولاّ.

مرزبان: فى الواقع الفكرة بسيطة فى هذا الكلام هو بس التقرير تناول نواحى تنظيمية فى بعض الأجهزة الإدارية، وهذه الجوانب التنظيمية نوقشت. فى الوقت ده بيان ٣٠ مارس بيعالج أيضا الناحية الاقتصادية فى البداية، يعنى الحالة الاقتصادية يجب أن يشير اليها. صحيح التقرير فى الصفحة الأخيرة منه أشار الى الإصلاح المالى والاقتصادى وبعض النواحى فيه، لكن النواحى المالية والاقتصادية الخاصة بتنظيم القطاع العام ماذكرش إصلاح مالى وإدارى لهذه الأجهزة. لابد إن احنا نتناول ونشير مخطط التنفيذ أيضا لصالح الناحية الداخلية، فلابد أن يكون فيه أشارة لدراسة الحالة الاقتصادية الداخلية فيما يتعلق بالأسعار وفيما يتعلق بمستوى الدخل. يمكن نقطة التنمية جزء منها يشير الى هذه التنمية وأنها ستؤدى الى تحسين الحالة الاقتصادية.

أنا فى اعتقادى إن لابد يكون فيه مزيد من الاهتمام الى دراسة الناحية الاقتصادية الداخلية؛ سواء فيما يتعلق بالإستيراد فيما يتعلق بالإنتاج فيما يتعلق بالاستهلاك.. الى آخره.

يعنى لابد إن التقرير يتضمنها بالدراسة والتحليل.

عبد الناصر: أى تعليقات؟

سليمان: أنا عايز أتكلم على الإصلاح الاقتصادى والمالى.. أولا: إحنا جالنا فى اللجنة كثير من الاقتراحات قائمة على الإصلاح الاقتصادى والمالى ومازالت تصلنا اقتراحات. طبعا فى هذه الفترة مش عارف ميزانية الاستثمارات ومقدرتش اللجنة إنها تتوفر على دراسة هذه الاقتراحات.

وفى رأيى الإصلاح الاقتصادى يجب إننا نرسم له إطار كامل يتناول كافة نواحى الإصلاح؛ سواء من ناحية التنظيم أو إعادة التنظيم، من ناحية الأجور والحوافز أو من ناحية إعطاء مزيد من ساعات العمل؛ دى كلها موضوعات مش مختلف عليها، إنما الأسلوب والطريقة هو ده اللى محتاج الى تمعن فيها.

من ناحية التشغيل، بنقول: إنه فترات العمل يجب أن يبقى عندها حرية فى ممارسة مسئولياتها اليومية بكل حرية.

من ناحية الاستثمارات، زى ماقال السيد وزير التخطيط يجب إننا نطور أسلوب التخطيط للاستثمارات لضمان حسن اختيار المشروعات، وإيجاد الترابط بينها وبعدين أسلوب المتابعة والرقابة.

طبعا أى إطار لإصلاح اقتصادى محتاج لوقت ويجب أنه يأتى بجديد، يعنى ماينفعش إننا نرقع أو نعمل رتوش على الأوضاع الحالية إنما يجب إنه إطار يوضع جديد، ودا بيحتاج لمواجهة صريحة لمشاكلنا ودراستها على مستوى كل قطاع، بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة العائد من الاستثمارات وتقليل الخسائر. دا أيضا بيحتاج لبيانات كثيرة من القطاعات ويحتاج الى تقييم للنشاط الجارى لهذه القطاعات.

حبيت أقول: إنه الإصلاح الاقتصادى والمالى محتاج لوقت؛ لأن الدراسة يجب إنها تكون دقيقة وعميقة لغاية مانصل الى الإطار المنشود.

لو جينا الى التقرير المعروض، بنجد إنه فيه الكثير من الأفكار والاقتراحات اللى تستحق بلا شك دراسة، ولكن إلقاء المزيد من الضوء على هذه الاقتراحات بالدراسة التفصيلية بتتطلب إننا نتمعن فيها. ومافيش شك إنه عند اجتماع المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى المفروض إنه يقدم خطط عمل عن برنامج ٣٠ مارس. وكثير من إخوانى اللى سبقونى بالحديث اقترحوا إن التقرير يجب أن يكون حسب برنامج ٣٠ مارس يحلل البرنامج نفسه، ويعطى إيضاح للأهداف اللى رسمها بصفة عامة بحيث إننا نكفل مستقبلا ضمانة التطبيق دون أن ندخل فى تفصيلات أو قضايا فرعية، مايتسعش الوقت لدراستها دراسة كافية. لذلك بقترح إنه يعهد الى لجنة من المجلس لصياغة خطة العمل المقترحة على ضوء ماجاء فى التقرير، وعلى ضوء ما سننتهى اليه فى مناقشات المجلس لكل آراء السادة الأعضاء.

جمعة: هو لو سمحت لى سيادتك مع التقدير الكامل للمجهود اللى بذل لإعداد التقرير، هو بعتقد إن بيان ٣٠ مارس هو بيان سياسى واستكمالا للعمل السياسى هو دخل فى الإصلاح الاقتصادى وإصلاح الأداة الحكومية.

التقرير جه تقرير إدارى، يعنى راح واخدنا مرة واحدة ساب النواحى السياسية خالص ودخلنا فى تقرير زى التقارير السابقة اللى بتكلف بيها أى لجنة من اللجان لإصلاح الآداة الحكومية. الحقيقة هو فيه مشكلة بتواجهنا من زمان، اللى هى كيف يمارس السادة الوزراء العمل السياسى؟ وده مرتبط ارتباط كبير بالتنظيم الرئاسى فى الوزارة وواجبات الخط التانى فى الوزارة.

النقطة دى لم يتعرض لها البيان، يعنى الفترة اللى انطلق فيها السادة الوزراء بعد بيان ٣٠ مارس للتوضيح كان البلد كلها شاعرة إن فيه عمل سياسى وبيوضحه وبيفسره. لو إحنا انغمرنا واستمرينا فى الانغماس فى الأعمال الإدارية والأعمال الفنية، هيبقى فيه انعزال بين الوزراء وبين العمل السياسى.. النقطة دى لم تعالج فى التقرير.

النقطة التانية: إن التقرير أشار بتوصيات طلب من الوزارات إنها تنفذها، إمكانية الوزراء لتنفيذ هذا إيه؟ محدش يعرف لحد دلوقتى هل هم قادرون ينفذوا هذا أم غير قادرين؟ وخصوصا إذا كان هناك اعتمادات مالية أو ارتباطات معينة نتيجة لهذا. إذاً التقرير لن يكون كامل إلا إذا الوزارات درست هذه الملاحظات، ثم ردت بالإيجاب أو بعدم إمكان التنفيذ فى العملية.

النقطة التالتة: إن التقرير أشار الى كثير من النقط هى فى الحقيقة وردت ولم يمكن تنفيذها من قبل؛ زى كثير من الأمثلة زى مثل إنارة القرية ومقدرناش ومش هانقدر نكمل أو أعتقد إن احنا هنقدر نكمل إنارة كل القرى اللى موجودة.

شكرا.

هويدى: هو لاشك طبعا الجهد اللى بذل فى التقرير جهد مشكور، ومن رأيى إن علشان الناس تحس ببيان ٣٠ مارس وتطبيقه، لابد من إن احنا نركز على إيه الشئ اللى لو إحنا عملناه فعلا يقدر يريح جموع الشعب ويشعرهم إن البيان فعلا أخذ طريقه الى التنفيذ؟

المجال ده أنا شخصيا بحدده فى الخدمات وتحسين الخدمات للجمهور؛ لأن الجمهور عاوز إيه النهارده؟ فعلا خلاف القضية الكبرى اللى بتشغل ذهن كل واحد، كل واحد عاوز لو راح الجمعية التعاونية يقدر يجد خدمة سليمة، لو راح المستشفى يلاقيها نظيفة، يلاقى عناية كاملة فى داخل المستشفى فى المدرسة فى أى ناحية من نواحى الخدمات.

ولذلك أنا بأقترح إن لو نال هذا الموضوع عناية كاملة، ويمكن لبعض الأجهزة إنها تقوم لمساعدة الوزارات بحملات الغرض منها اكتشاف الأخطاء وتداركها لتحسين مستوى الخدمة؛ وبكدا جموع الشعب فعلا تحس بإن فيه تغيير.

والكلام ده الإنسان بيذكره فى أوائل الثورة لما كنا مهتمين جدا بهذه الناحية، وقامت كثير من الحملات لاكتشاف مثل هذه الموضوعات وجابت نتائج كتير كويسة؛ لأن الإنسان باحتكاكه وجد وبيجد لدى كثير جدا من الشعب تقريبا حالة عدم رضاء من الخدمات، ونقد مستمر فى تأدية الخدمة للجمهور.

النقطة التانية: الإنسان ينتقل ليها للعمل فى الجهاز الحكومى، يعنى الإنسان بيتساءل.. طبعا هو فيه مستويات فى قمة الجهاز الحكومى اللى هى اللجنة الوزراية ومجلس الوزراء مثلا، ويجب إعطاء اللجان الوزارية مسئوليات أكبر وتحديد مستوى الموضوعات التى تعرض على اللجان الوزارية؛ لأن فى رأيى إن اللجنة الوزارية هى لجنة بتجتمع لاتخاذ قرار وليس للدراسة وقرار فى مشاكل عامة كبيرة، وقد تجتمع اللجنة الوزارية اجتماعات متعددة فى أيام متتالية لاتخاذ قرار فى مشكلة محددة بتهم أكثر من قطاع .

أيضا بالتالى إن اللامركزية من الوزارات للمستويات الأقل، بخصوص اتخاذ قرارات حتى لا تتعطل كثير من الأعمال فى انتظار القرارات على مستويات خاصة.

فيه نقطة أيضا فى رأيى أنا اللى هى نقطة المتابعة، بنيجى يمكن لغاية نهاية السنة ويمكن مابنكونش عرفنا إيه اللى جرى فى خطة معينة؛ الزراعة تم فيها إيه؟ الصناعة تم فيها إيه؟ وفى رأيى إن ممكن مجلس الوزراء يقدر يحدد كل تلات أربع شهور كذا جلسة لتقييم العمل فى تنفيذ الخطط المختلفة، ومحاولة تدارك الثغرات أو نواحى العجز اللى بتبقى موجودة، واللى لو عرفت مبكرا ممكن إنها ماتنسابش لآخر العام. قد يكون هذا فى لجان وزارية، ولكن لو انتقلت أيضا عملية المتابعة داخل مجلس الوزراء بقول: إنه ممكن تدارك كثير جدا من الثغرات اللى لو تركت بتتزايد.

التقرير مس موضوع مهم جدا اللى هو مكاتبنا فى الخارج والتبذير الموجود، هو تبذير أنا فى رأيى النهارده مش فى المرتبات يمكن قبل كده كان فى المرتبات، ولكن التبذير النهارده زى الواحد ما لمس فى تعدد المكاتب بتاعتنا فى الخارج والمبانى بتاعتها الكثيرة اللى موجودة. يعنى الإنسان بيبص فى لندن مثلا، بيجد فيه سفارة كبيرة جدا وقديمة، ونفس تكلفة الصيانة بتاعتها باهظة جدا جدا لدرجة إن موجود فى لندن مثلا حوالى ٢٨ ساعى بياخدوا طبعا فلوس كتيرة جدا ولا يمكنهم القيام بعملية نظافة هذه السفارة الكبيرة. جنبها بنجد المكتب التجارى والمكتب العسكرى وجنبها بنجد قنصلية كبيرة وبعدين نادى مصرى ومكتب ثقافى.. الى آخره!

ورغما عن هذا أيضا ورغما عن تعدد المكاتب فى الخارج مابنستفيدش منها الفايدة المرجوة، فبنجد ممكن جدا للمستشار التجارى فى الخارج أن يقوم بخدمة الوزارات فى المجال بتاعه؛ بحيث إنه يغنى عن سفر وفد من الوفود للدراسة مثلا. يعنى الإنسان لا يفهم أبدا إن بعثة تسافر للدراسة وبعدين موجود بره مكتب تجارى قاعد سنين، والبعثة مسافرة للدراسة هتقعدلها جمعتين مثلا على الأكثر! متهيألى الشخص اللى قاعد هناك بصفة مستمرة هو القادر فعلا على إنه يدرس ويدى الدراسة بتاعته للجهة المختصة.

ففى رأيى إنه لابد من إعادة النظر فى المبانى بتاعتنا اللى موجودة فى الخارج وتعددها؛ بحيث إن ممكن إذا كنا بنتملك بعض هذه المبانى بتتباع وبنستغنى عن المبانى الكبيرة المتعددة، ونقدر نجمع السفارات بتاعتنا أو مكاتبنا فى الخارج فى مبانى مجمعة يابنفس التمن يابأرخص من التمن اللى احنا هنتصرف فيه فى هذه المبانى.

برضه التقرير مس النقطة بتاعة التعليم للدول الصديقة، وأنا أتفق تماما مع ما ذهب اليه التقرير فى ضرورة عمل مصاريف مع الإبقاء على نسبة بالمجان؛ لأن الإنسان بيلاحظ إن فيه ناس بتيجى استخسار أو يمكن الحاجة دايما المجانا يعنى بتبقى رخيصة فى نظر الناس اللى بتستخدمها. لو إن احنا فرضنا فعلا مصاريف وإدينا نسبة علشان تشجيع اتجاه معين مثلا ويبقى فى إيد جهة خاصة، بقول: إن ده بيحقق الغرض اللى

التقرير مسه، وهو إذا كان دافع الضرايب بيدفعها علشان الشخص عندنا المحلى بيتعلم مجانا، فلا معنى أبدا إن واحد جاى من الخارج على طول بييجوا جميعا يتعلموا بالمجان.

أيضا التقرير قال: إن اللى بيرسب سنتين تنتهى إقامته من عندنا، وبرضه الكلام ده سليم جدا لأن فيه ناس خصوصا فى الأزهر مثلا بيقعدوا هنا بالعشر سنين وقاعدين واخدين منحة وقاعدين ساكنين بلاش وبياكلوا بلاش وبيتعلموا بلاش، وفى الواقع هو له أشغال أخرى كلية بعيدة عن التعليم بتاعه! فلابد من تحديد أيضا نسبة التمسك بإلزام الراجل اللى بيتعلم هنا بتحويل مبلغ معين، وفعلا فيه قرار صادر بهذا الخصوص بس المهم إن احنا بننفذه على أساس إن بيجيب مورد من العملة الحرة.

التقرير مس بصفة عاجلة موضوع الحكم المحلى، وفى رأيى إن الحكم المحلى حتى الأن نجح رغما عن الثغرات اللى موجودة، ولكن آن الوقت لتقييم الحكم المحلى تقييما كاملا؛ إيه الاتجاه اللى احنا هنمشى فيه؟ هل فعلا هنمشى فى مجالس القرى ومجالس المدن.. الى آخره بنفس الوضع اللى موجود؟

وأنا فعلا قريت البيان بتاع الأخ عبد المحسن، وبرضه متهيألى إن الموضوع بيحتاج الى تقييم كامل؛ لأن الأفراد اللى بتشتغل النهارده فى الحكم المحلى لهم شكاوى متعددة وبيشكوا من المركزية الكاملة للسلطة فى القاهرة، وكل واحد بيتمنى إن يحصل لامركزية وتوزيع سلطات على الحكم المحلى بطريقة أو بأخرى؛ حتى يتمكن الحكم المحلى من الانطلاق بعد ما أثبت نجاحه فى الفترة الماضية.

باقى نقطة أخيرة، إنه إزاى هننفذ القرارات اللى موجودة؟ إذا اعتبرناها هنا قرارات بقول: إذا استبعدنا من هذه الدراسة الأشياء اللى احنا مش موافقين عليها – المجلس يعنى – ممكن إن الحاجات الباقية هتبقى مبادئ متفق عليها.

بقترح تجميع هذه المبادئ نوعيا داخل اللجان الوزارية، واللجان تتفرغ جلستين أو أكثر مثلا علشان تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الموضوع، بعد هذا يتولى مجلس الوزراء مناقشة ومتابعة التنفيذ بعد ما تصدر القرارات.

وشكرا.

البشرى: الحقيقة كلمة صغيرة، البرنامج واضح الأهداف هى حشد القوى العسكرية لتحقيق النصر، وهدف تانى: تعبئة كل الجماهير من أجل واجبات التحرير والنصر، ومن أجل الآمال لما بعد تحقيق النصر.

الحقيقة التقرير يعنى تقرير شامل، إنما يمكن من الرغبة فى أن يحوى جميع التفاصيل، فيمكن وردت بعض الموضوعات الرئيسية على قدم المساواة مع بعض الموضوعات التفصيلية. فيمكن دى يعنى رجاء برضه من إخواننا إن احنا فى إعادة صياغة هذا التقرير، إن احنا نفرز المواضيع الرئيسية ونحط تحتيها خط، وبعدين طبعا التفاصيل.. هناك الكثير من التفاصيل مما حواه التقرير ومما حوته المناقشة بتاعة الإخوان.

إنما أنا يبدو لى برضه الى إن الصورة العامة علشان نضع البرنامج، يبدو لى أول نقطة اللى هى نضع سياسات معينة. طبعا التقرير حوى هذه السياسات، وأشار الى دور المجالس القومية المتخصصة، والمناقشة هنا شملت توضيح دور المجالس القومية المتخصصة وأصبحت الصورة قريبة الى أذهاننا جميعا، إنما هى نقطة بأركز عليها من ناحية إنها ضرورة حتمية لوضع سياسات فى جميع قطاعات النشاط؛ بحيث إن يبقى أفق العمل ممتد وظاهر لجميع من يعمل فى هذا القطاع.

النقطة دى مهمة جدا يمكن خصوصا فى المجتمع الاشتراكى، يمكن فى مجتمعات أخرى رأسمالية موازين العرض والطلب والمسائل من هذا القبيل يمكن بتخلى الصالح هو اللى يقدر يثبت جدارته. إحنا ناقصنا فى المجتمع الاشتراكى فى الواقع نستعيض عن الكاريزما بتاعة الأسواق والمضاربات والحاجات دى كلها، وإن يبقى قدامنا خط السياسة واضح وممتد امتداد طويل.

فى المجالس القومية المتخصصة، أثير طبعا الصناعة والزراعة لأن البيان برضه أشار الى هاتين الدعامتين إشارة واضحة. وطبعا إذا كان فيه مواضيع إنما بقول: إن برضه نضع stress ونركز بشكل أقوى على مجلس للتجارة الخارجية ومجلس للقوى العاملة، الى هذا الموضوع زى ما الأخ وزير التخطيط أشار طبعا، مع مجالس أخرى فى مجال الثقافة والإعلام. الهدف من هذه الأعمال كلها، إن يبقى أمامنا أو نحاول أن نضع أمامنا خط سياسة واضح ظاهر الى مدى طويل.

نقطة برضه أوضحها فيما يختص بخط السياسة، إن على سبيل المثال قطاع الصناعة مثلا يمكن أعرف فيه شوية، إن بنضع السياسة التصنيعية الى مدى طويل والسياسة التصنيعية اللى هى فعلا بعد ماتاخد مناقشة، وتبقى يجب أن تكون صحيحة أو قريبة من الواقع أو قريبة من الصحة الى أقصى ما يمكن. يعنى أقصد أقول: إن احنا نجمع لها كل الكفاءات؛ بحيث إن فعلا السياسة التى ستوضع تكون معبرة عن الواقع وعن الموقف الصحيح قدر الإمكان.

دى عملية هنضطر نحشد لها الكفاءات الفنية فى الصناعة والاقتصاد، علشان نقيم مشروعات ونتأكد إن كل مشروع فعلا سليم من الناحية التصنيعية التكنولوجية ومن الناحية الفنية، وسليم أيضا من الناحية الاقتصادية.

بهذا الشكل هيبقى عندنا خط ممتد بمشروعات طويلة الى مدى طويل، اللى هى بعبر عنها بسياسة ظاهرة وواضحة المعالم.

بتيجى بعد كدا على طول نقطة تانية: اللى هى الناحية التخطيطية، وبعتقد برضه إن النقطة دى لا تقل أهمية أبدا عن النقطة الأولى؛ اللى هى نضع سياسة من المشروعات كل مشروع فى حد ذاته متكامل ومتوازن مع مجموعة المشروعات الأخرى، وفى الوقت نفسه كل مشروع سليم ويسرى على أعمدة ثابتة وصحيحة؛ لأن يمكن المشاكل بتاعتنا اللى اتعرضنا لها فى الخطة الأولى إن درجة السلامة بتاعة بعض المشروعات مكانتش بالقوة اللى فعلا كنا نأملها، وطبعا كان لنا عذرنا فى الفترة الأولى إنما أعتقد فى الفترة القادمة ياريت إن احنا نعمل بهذه النقطة أشد العمالة.

التخطيط هينقل هذه الصورة الى برنامج عمل على فترات زمنية معينة، يراعى فيها إنه بياخد من المشروعات الموجودة أو من السياسات القائمة يعمل التشكيلة اللى فعلا تتوائم مع الموارد المالية والاقتصادية للدولة. دى من ناحية، وفى الوقت نفسه اللى تخلينا باستمرار متوازيين على سنوات الخطة باستمرار؛ لأن احنا برضه مانقدرش نقول إن احنا نقدر ناخد مشروعات طويلة المدى كلها مرة واحدة، انما لازم ناخد جزء من المشروعات طويلة المدى وجزء من المشروعات سريعة العائد، لإن احنا برضه كل سنة بنتعرض لهزات فى الناتج القومى؛ لأن الناتج القومى هو اللى بيملى الإدخار وهو اللى بيساعدنا على عملية الاستثمار.

فيبقى عملية التخطيط هى عملية تجميع ممتد، بنركز جزء من المشروعات فى قطاع الصناعة والزراعة والتجارة وجزء من الخدمات، وبهذا الشكل بنوجد تخطيط على مدى معين. والعملية دى طبعا عاوزة نوع من الخبرة الكبيرة فى التكنيك بتاع التخطيط، وأنا يمكن باركز وبقول: إن التكنيك بتاع المشروع شكل معين والتكنيك بتاع التخطيط شكل معين؛ لأن التخطيط بينقلنا وبيدينا مجموعة متوازنة بحيث إن على كل فترة زمنية عندنا مجموعة متوازنة. الموازين السلعية موجودة، الدراسة بتاعتنا ممتدة الى السلع وتبادل السلع وليس الى تبادل الفلوس؛ لأن هدفنا من التخطيط يجب أن يصل الى الأرض الصلبة اللى كل واحد فى موقع عمل يعرف دوره إيه، وهيطلع كام مسمار وهيطلع أد إيه من الصلب؟ وهكذا دى يمكن النقطة التانية اللى يجب إن احنا فعلا نركز عليها.

النقطة التالتة: ودى طبعا نتيجة طبيعية خالص من عملية التخطيط، هى عملية الرقابة.. الرقابة بحيث إن احنا زى ماقال الدكتور حجازى: الرقابة مصححة، إن احنا يبقى عندنا من أساليب الرقابة ما يسمح لنا بإننا نشوف الصورة الحية المتحركة يوم بعد يوم؛ بحيث إن أدوات الإدارة وأدوات القيادة تقدر باستمرار تتدخل وتضع الإجراءات المصححة بحيث إن العملية تمشى.. وتمشى فى الإتجاه السليم.

النقطة التالية: عمليات التنسيق، وعملية التنسيق دى يمكن أعقد العمليات عندنا وخصوصا فى المجتمع بتاعنا؛ لأنه برضه يعنى من الخبرة الطويلة فى العمل إحنا مجتمعنا ليه هويه معينة، أنه بيهوى العمل الرأسى فيبعد باستمرار عن العمل الأفقى، وتملى اتصالاتنا بنحب كدا أنها تكون عن طريق أعلى القمم باستمرار؛ فى حين إنه العملية دى بتبقى مضيعة للوقت أوى وبتبقى مكلفة، وتفاصيل بتاعة المشاكل بتضيع كل ماتنقل الى المستوى الأعلى.

بقول: إن احنا برضه علينا مرحلة إن احنا نحكم وسائل العمل؛ بحيث أنها فعلا هى عضويا تربط على مستويات معينة عرضيا بحيث إن المواضيع كلها تلتئم فى هذه الناحية .

طبعا يمكن نقول إن التنسيق، نقدر نقوله يعنى كنتيجة حتمية أو كنتيجة من إن الناس تتعاون مع بعض أو حاجة زى كدا، إنما أنا بقول: ترك هذه العملية عشوائية بمجرد التعاون وروح التعاون والواحد اللى هو يملى علينا مسألة التعاون، عملية عايز جزء كبير أوى من الجهد. أنا بقول: إن الـ system نفسه يجب أن يصمم بحيث هو نفسه يمشى المشكلة فى الاتجاهات العرضية، بحيث إن العملية بتاعة التنسيق تبقى عملية واجبة.. ده فيما يختص بالإمكانيات المادية للتنسيق.

النقطة الأخيرة اللى يمكن أحب أركز عليها برضه اللى هى المعنويات نفسها والنفوس نفسها، أنا متهيألى أمامنا دور كبير فى المرحلة الجاية ودى يجب إن احنا نحط فيها جهد ويمكن أكبر جهد، إن احنا نخلى نفوسنا تتسع الى إنها تلتئم مع بعض، مش بتكلم طبعا على مستوانا مستوانا هنا مستوى كبير، إنما بقول: بعد مستوانا بتتعقد الأمور والمستوى التالى بتتعقد والمستوى اللى بعده بتتعقد! العملية فعلا عاوزة دراسة شاملة ولا بأس من إن الجميع يقرر إن دخل فى عمل السياسة إنهم ياخدوا تدريب شديد فى هذه الناحية؛ بحيث إن احنا نركز على إن الصدور يجب تتسع وإن العمل يجب أن يلتئم والجهد يجب أن يلتئم، لأن هو فى الحقيقة الروح بتاعة بيان ٣٠ مارس قال فكر أوضح وحشد أقوى وتخطيط أدق. فإحنا فى محيط الحشد الأقوى مش متصور الحشد إلا إذا كان من القلوب.

طبعا الناحية السياسية اللى أشار لها الأخ شعراوى هى الأساس فى هذا الموضوع، إنما يبدو لى برضه الى أن تثمر الناحية السياسية على القاعدة العريضة بتاعتنا من أولها الى آخرها، والى إن تصل الى مرحلة الارتقاء اللى فعلا توصلنا الى أنها تكون الأسلوب بتاعنا فى أننا نصل الى مرحلة الحشد القلبى والفكرى، متهيألى برضه لازمنا شويه وقت. يمكن نحب فى المرحلة دى إن احنا نبرز إن القيمة بتاعة هذه العملية، ويمكن برضه أخواننا المتخصصين فى العلوم الإنسانية والمتخصصين فى علوم الدين أنا بقول إن احنا كلنا ينقصنا هذه الناحية، ولو تعرضنا الى مزيد من المعرفة فى هذه الناحية وتعرضنا الى مزيد من الممارسة الفعلية فى هذه الناحية – طبعا مش إحنا بالذات – القيادات اللى بتعمل معانا، يبقى فى هذه الناحية بنجنى ثمار كبيرة جدا.

فتبقى هى العملية فى الواقع الرؤوس الرئيسية للعملية المجالس القومية المتخصصة، تشكيلها والسياسات اللى بتنتج عنها. وبعدين التخطيط، لأن يكون أمامنا تخطيط بعيد المدى، لأن فيه وسيلة تخطيط بعيد المدى يحدد لنا معالم الأسواق بتاعتنا. مشكلتنا إن احنا مانقدرش نلمس إيه اللى مطلوب فى مجتمعنا، ولو لمسنا حتى إيه اللى مطلوب فى مجتمعنا على المدى القصير، بنبقى عايزين إننا نستجيب لرغبات المجتمع، لازم نعوض هذا النقص بأن الصورة تبقى ممتدة أمامنا لفترة أطول علشان نقدر نشتغل فى هذا الموضوع .

وبعدين موضوع الرقابة، بحيث إن أسلوب العمل نفسه يخلى العملية تلتئم والتنسيق يبقى عملية نتيجة طبيعية لهذه العلمية.

وبعدين عملية طبعا المعنويات اللى هى المرحلة الأساسية، يمكن السمات بتاعة المرحلة الجديدة داخلة فى عملية دفع المعنويات والارتقاء بالعمل السياسى.

كامل: لو أذنت لى يافندم أتكلم فى نقطة واحدة بس وهى موضوع المجالس العلمية المتخصصة، على أساس إنها من أهم الظاهرات التى جاءت فى بيان ٣٠ مارس، وهذه النقطة أحب برضه ألمسها من بعض نقط فرعية..

النقطة الأولى: من ناحية التكوين، وأتصور إن فيما يتعلق بهذه المجالس إنها تضم خبرة تتوفر فيها العناصر الآتية ..

العنصر الأول: البعد التاريخى للقضايا أو الموضوعات التى يناقشها المجلس المتخصص.

ثانيا: السلطة التنفيذية القائمة على ذلك الأمر فعلا.

ثالثا: المراكز العلمية المشتغلة بها.

رابعا: كفاءات فردية ذات نظرة تجمع بين التخصص وبين الشمول الذى يجمع المسائل بعضها مع بعض.

وممكن جدا أيضا إن التكوين ينسق العلاقة ما بين المجلس وبين المصريين الذين يعيشون إما بعيدا عن العاصمة أو يعيشون فى الخارج، كأعضاء مراسلين تنظم علاقاتهم العلمية بالمجلس عن طريق إرسال معلومات أو دراسات تخص المجلس، وتسلم بأى طريق عن طريق السفارات أو أى طريقة أخرى تختار.

يعنى من ضمن النواحى – كما تعلم سيادتك – يمكن موضوع البترول بالذات وكشوف الصحراء الغربية تكلمت عنها الجرائد الأمريكية، وبينت العمق التاريخى لهذه العملية وردتها لما قبل ٥٦؛ المفروض إن احنا يكون عندنا كل العلماء اللى موجودين فى أى حتة فى العالم المصريين، يكون عارف لما يحب يبعت أى حقيقة علمية علشان توصل للمسئول يوديها إزاى، ممكن توصل السفارة وبعدين توصل للمتخصص.. دا فيما يتعلق بالتكوين.

النقطة التانية المرتبطة أيضا بالمجالس المتخصصة اللى أقدر يعنى نسميها بنك الأفكار: يعنى المجلس نفسه الى جانب تكوينه من أعضاء والمراجع اللى موجودة فيه، بيكون فيه أرشيف تجمع فيه الأشياء والأفكار والأراء اللى ممكن النهارده ينفذ، واللى مانقدرش ننفذه النهارده ممكن نعطى له فرصة إن هو يدرس بعد هذا ياإما عن طريق الجامعات ياإما عن طريق خطة علمية لاحقة ومانقدرش نعملها دلوقتى.

فيما يتعلق بالنقطة التالتة فى المجالس العلمية المتخصصة: هى الأمانة العامة لهذه المجالس، وبتصور إن هذه الأمانة العامة للمجالس تنسق العلاقة بين هذه المجالس المتخصصة، فكما إن المجالس بتنسق علاقتها مع الأفراد والوزارات مفروض إن هى نفسها تنسق علاقتها مع بعضها. ومن أهداف هذه الأمانة العامة كما أتصور، المساهمة فى وضع خطة عامة للبحوث العلمية فى الدراسات العلمية البحتة والإنسانيات، تكون بدورها مرتبطة وممهدة لخطة تجميع مقبلة.

بييجى إزاى؟ مثلا أنا أتصور عندى خطة خمسية وثلاثية وسباعية هعمل فيها إيه؟ هابتدى مثلا بعد تلات سنين أقوم آجى وأضع جميع البحوث اللى هى أقدر أعملها فى الماجيستير والدكتوراة وأبحاث الأساتذة تتجمع، وبعدين تنزل على الجامعات ومراكز البحث بحيث مافيش بحث يبذل فى ناحية من النواحى يكون عبارة عن بحث منقطع لا يؤدى الى شئ، بقدر الإمكان يكون مرتبط بالخطة.

وهذه الناحية طبقت فى بعض الدول، وأثبتت النجاح عن طريق إن نفس حتى المراكز العلمية المتخصصة بتساعد الجامعات فى هذه الناحية؛ على أساس إنها تنفق

على أبحاثها وأبحاث الجامعات ماتبقاش أبحاث منقطعة وترجع للمجالس العلمية المتخصصة.. ده فيما يتعلق بمهمة الأمانة العامة.

النقطة الرابعة: متعلقة بمجالات البحث نفسها، يعنى عادة إحنا بنعنى عناية كبيرة جدا بالدراسات العلمية البحتة، ولكن أود فيما يتعلق بالعناية العلمية يكون عندنا أيضا عناية بالإنسان نفسه وبالدراسات الإنسانية. ويمكن ملاحظ لحد النهارده لم تعمل أى دراسة شاملة للعقلية المصرية، يعنى إحنا بنتعامل مع الإنسان المصرى بناء على الاجتهادات الفردية، ولكن هل عملت دراسة على مستوى هذه الجمهورية كلها جمعت من الأقاليم بحيث إن احنا نعرف من هو هذا المصرى فى أبعاده التاريخية وفى تكوينه العقلى وفى أشواقه الروحية وفى كل هذه النواحى؟ اللى بيحصل إن كل إنسان منا فى موضع تنفيذى بيكون لنفسه فلسفته الخاصة عن النظرة الى الشعب المصرى، وبعدين بيتصرف من وحى هذه الفكرة؛ هل هو شعب طيب؟ هل هو شعب كذا؟ ملناش فلسفة عامة فى نظرتنا الى بعض من الشعب بتاعنا.

هذه النواحى أجريت فيها أبحاث جزئية وقام بيها بعض مصريين وبعض غير مصريين، ولكن موصلتش الى مستوى البحوث العامة.. ده فيما يتعلق بالتوازن مابين الإنسانيات وبين الجوانب العلمية البحتة.

النقطة الأخيرة: هى إن المهمة العاجلة لهذه المجالس العلمية بتكوينها وباتصالاتها، هى كيف تستطيع أن تضع الآن العلم فى خدمة المعركة المقبلة؟

شكرا.

جاب الله: تأذن لى سيادتك أتناول نقطة واحدة خاصة بالتخطيط ولجنة الخطة: التقرير أشار الى ضرورة إنشاء لجنة خطة، يكون ضمنها الجهاز المركزى للتخطيط وجهاز التعبئة العامة والإحصاء، الموضوع يتصل بتوزيع السلطة. أقترح لجنة الخطة تكون أعلى من الوزارات بهدف إن الوزارات تلتزم بالخطة.

طبعا فى الدول الشرقية مثل هذا التنظيم ماشى، لجنة الخطة ولجنة التخطيط القومى فى هذه الدول تمضى فى تنفيذ أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، ولا فيش سلطة أخرى جنب الوزراء تعلو عليه. ومثل هذا التنظيم نفسه فى الدول الشرقية مكانش خالى من الأخطاء؛ لأن أى تركيز للسلطة فى جهاز واحد إذا حدث معاه أخطاء تبقى الأخطاء مستمرة وأخطاء كبيرة ولا يمكنش تداركها من أجهزة لها سلطة أقل.

الوضع بالنسبة لنا، إن احنا السؤال يمكن الواحد يثيره كالتالى.. هل الوزراء انحرفوا عن الخطة؟ محصلش، يعنى الخطة زى مابنقول وزى ما اعتماداتها بتيجى فى أبواب الميزانية بتنفذ، وأى واحد من السادة الوزراء بيحب يتجاوز عن شئ بيرجع للجنة الخطة أو لجنة شئون الاقتصاد. أنا أعتقد إن التنظيم القائم اللى فيه وزارة للتخطيط موجودة على مستوى الوازرات الأخرى من حيث السلطة والعمل بالتشاور مع كل الوزراء باسلوب ديمقراطى والأخد والرد والجدل، ثم بعد الخلاف أنا متهيألى إن لجنة التخطيط برئاسة سيادتكم ممكن إنها تحل المشكلة بتاعتنا من ناحية توزيع السلطة حل ديمقراطى؛ لأن احنا نحتاج الى أكبر قدر من المشاورات ما بين التخطيط وجهات التنفيذ بدل ماتبقى المسألة أمر من لجنة التخطيط الى الوزارات.

من ناحية أهداف الدولة فى حد ذاتها وضمان انطواء الخطة ده مكفول؛ بتوضع الخطة على أساس الاستراتيجية اللى بتحطها الدولة وعلى أساس أهداف الخطة كما تضعها الدولة. فالاستراتيجية بتنصب على هيكل الاقتصاد؛ فهيئة الصناعات الثقيلة مثلا، الحد من بعض الخدمات الحد من الإنفاق وهكذا.. يعنى الاستراتيجية بتاع الخطة اللى بتنطوى على بناء القاعدة الصناعية الأساسية وبناء الزراعة فى مراعاة الخطة، يؤخذ بيها فى الخطة كجزء أساسى من عملية التخطيط فى حد ذاتها، ثم الهدف نفسه للخطة هدف سياسى معدل النمو أد إيه؟ ده عمل من أعمال القيادة الاجتماعية إن تبصر طاقة الناس على الجهد وفى القدرة على التحمل؛ لعدم استهلاك الحاضر وللتوسع فى استهلاك المستقبل أو التضحية فى الحاضر فى الاستهلاك فى صالح المستقبل.

فالعاملين دول، عامل استراتيجية الخطة وعامل هدف الخطة فى صورة معدل نمو؛ دول التخطيط اللى قام بيهم بنجاح، ثم محصلش انحراف أو بعد من جانب الوزارات على الخطة.

فأنا أقترح إنه الوضع القائم اللى فيه تعاون وفيه مشاورة على قدم المساواة، يدى فى الحد ذاته ميكانيكية للتصحيح أوتوماتيكية، ويدى ديمقراطية فى العملية بشرط إن احنا نستمر تماما فى مراعاة أهداف الدولة اللى احنا ملزمين بيها، ومعبر عنها باستراتيجية الخطة ومعبر عنها بأهداف النمو. أما اللجوء الى لجنة فوق الوزارات علشان تملى مثل هذا التنظيم نفسه، ولو إنه موجود فى بلاد أخرى اشتراكية إلا إنه مكانش بيخلوا من المشاكل.

وفيه تفترض إنه فيه super man فى اللجنة دى علشان يقدروا يدوا أوامر الكل يلتزم بيها ولا يحصلش اختلاف؛ يعنى فى رأيى إن التنظيم الهيكلى القائم لعملية التخطيط مع دعم مكاتب التخطيط فى الهيئات والوزارات، واستمرار عمليات التشاور بين

التخطيط وبين الوزارات، ثم الإتجاه فى حالة الاختلاف للجنة للتخطيط برئاسة سيادتكم؛ ده يكفل تنفيذ أهداف الدولة ويكفل ديمقراطية العمل أوسع مما هو مقترح فى التنظيم.

وشكرا.

أحمد: فى الواقع فيه ثلاث نقاط وردت فى تقرير اللجنة، أنا من رأيى إنها تاخد أولوية فى التنفيذ لأهميتها الشديدة:

أول نقطة التكافل الاجتماعى بين المواطنين فى تحمل أضرار المعركة: أنا فى يقينى إن المواطنين الذين أضيروا بالعدوان يجب أن يشعروا شعورا تماما من إن بقية المواطنين متكاتفين معاهم فى تحمل هذه الأضرار. بأقترح إن اعتبارا من الميزانية القادمة، يفرض رسم أو ضريبة على جميع المواطنين كرمز لتكافل بقية المواطنين مع الذين أضيروا فى العدوان. فى الواقع هذه الضريبة أو مبلغ اللى هيدفعوه فى أى صورة، ده هيبقى معبر لمدى التكافل بين جميع المواطنين؛ لأن فى الواقع الذين أضيروا كان يصح أى واحد من أفراد الشعب كان يضيروا زيهم، فيجب أن يتكاتف المواطنين فى هذا وإن ليس على الدولة إنها هى اللى تقوم بكل شئ.. ودا هيبقى رمز كويس جدا لإخواننا الذين أضيروا.

النقطة التانية مما جاء فى بيان ٣٠ مارس: قيام الدولة العصرية على أسس من العلم والتكنولوجيا أساس هذا هو البحث العلمى، وأنا أعتقد إن تنظيم البحث العلمى يجب أن يأخذ أولوية. فى الواقع البحث العلمى خد مراحل عديدة منذ تأسيس أو تشكيل المجلس الأعلى للعلوم ثم وضع الخطة العلمية سنة ٥٨، ولكن هذه الخطة لم تنفذ لأن جميع الهيئات ضمن الهيئات والوزارات لم تكن ملزمة بتنفيذ هذه الخطة ولذلك لم تؤخذ طريقها الى الوجود.

فى الواقع البحث العلمى فى مصر حاليا مفتت من حيث الأفراد الباحثين، مفتت من حيث التمويل الذى يعطى للبحث العلمى.. من حيث التمويل لا يمكن أن يدفع بحث أبدا أو يتكفل بمصاريف بحث.

فى الواقع يجب أن يكون هناك تخطيط للبحث العلمى وتكون هناك خطة علمية، ويكون هناك التزام لجميع الهيئات والمؤسسات العلمية أن تنفذ هذه الخطة؛ خاصة وأن عدد الباحثين فى استزادة فى السنين الأخيرة فى كثير من الهيئات والوزارات، وأنشئت مراكز البحوث فى الوزارات والهيئات، وأصبح فى البلد هيئات للبحوث ممكن إنها تقوم بتنفيذ خطة. ده هيتيح تركيز التمويل فى جهة ما وليكن وزارة البحث العلمى، وهى التى تقوم بالصرف على هذه البحوث. وفى نفس الوقت يجب إن احنا نركز البحوث فى هيئات

مخصوصة، بحيث إن يكون ما يسمى بالمدارس العلمية إن فى كل منطقة تختص بنوع خاص من البحوث متكاملة بحيث لما توجد أى مشكلة علمية يبقى معروف فين حلها.

الوضع الحالى دلوقتى، إن يمكن الشخص المتخصص موجود فى حتة وزميل له يكمله لكن موجود فى حتة تانية وزميل تالت يكمله موجود فى حتة تالتة؛ بحيث إنهم لا يمكن إنهم يتكاملوا فى البحث.

كمان التكرار اللى جارى حاليا، إن البحث الواحد بيتكرر فى جهات مختلفة فى البلاد وده تفتيت.

فأنا بأقترح إن ضرورة تنظيم البحث العلمى ووضع خطة علمية، ويكون هناك إلزام لجميع الهيئات العلمية ومراكز البحوث فى البلاد أن تلتزم بتنفيذ هذه الخطة العلمية، وأن يركز تمويل البحوث فى جهة واحدة، وهى وزارة البحث العلمى وتصرف على هذه البحوث.

النقطة التالتة ولها أهمية: وهى مكافحة الأمية، فى الواقع فى الأيام الأخيرة فيه مجهودات الحكم المحلى قامت بتيسير تعليم الأولاد اللى فى سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية ولم يجدوا أماكن. كنت اطلعت على بعض الأعمال اللى بيقوم بها السيد المحافظ السابق لمحافظة البحيرة وحاليا يقوم بها محافظة الغربية، وهى العودة للأولاد اللى مالهمش أماكن.. العودة الى نظام الكتاتيب بدال ما يبقى لا نصيب لهم من عملية التعليم، ابتدوا يعملوا نظام الكتاتيب ويخلوها فى المساجد لعدم زيادة التكاليف. فالواقع إن دى مجهودات يجب أن تقيّم، ودى تدى مجال للأولاد اللى مالهمش نصيب فى أماكن فى المدارس أن يجدوا وسيلة للتعليم، ودى طريقة اللى كانت متبعة زمان وكثير تعلموا بهذه الطريقة.

فأنا بأقترح إن تقيم هذه الوسائل ولو كانت كويسة ندفعها للأمام، لأن دى هتدى دفعة للأولاد كبيرة جدا إنهم يتعلموا فى نفس الوقت اللى كانوا هيحرموا من التعليم.

وشكرا.

أبو العز: الحقيقة يعنى تقرير اللجنة فى الواقع يدل على جهد ضخم وفيه إحاطة شاملة لكثير من المشكلات التى يعانى منها المجتمع. الملاحظات اللى هقولها يمكن مش هضيف فيها جديد أوى إنما مجرد باحطها فى تداعى منطقى.

يمكن الملحوظة الأولى إن بيان ٣٠ مارس كانت له أربعة أهداف أساسية:

الهدف الأساسى: هو المعركة.

الهدف التانى: هو التنمية.

الهدف التالت: التنظيم السياسى.

الهدف الرابع: بناء الدولة المصرية الحديثة.

أنا بعتبر إن دى هى محور بيان ٣٠ مارس، يمكن المشروع المقدم خطته لا تتسق منهجيا مع هذه الأهداف الأربعة؛ وعلى هذا الأساس أتصور إن لو قسمت الـ ١٨ نقطة اللى موجودة فى التقرير الى مجموعات، كل مجموعة منها ترتبط بهدف من هذه الأهداف يبقى الموضوع أكثر تكاملا، لأن النقاط فى الحقيقة لا ترتبط فى تسلسل واضح مع بعضها البعض الآخر بحيث تخدم الدولة كما جاء فى بيان ٣٠ مارس.

مثلا الحشد من أجل المعركة هايستدعى إجراءات اقتصادية: إنشاء صندوق الطوارئ خلق جو المعركة، كذلك دعم القيم الروحية والأخلاقية.. ده جزء من الحشد من أجل المعركة، الاهتمام بالشباب عسكريا جزء من الحشد من أجل المعركة .

أهمية السلك السياسى أيضا مرتبطة بالمعركة، بناء الدولة العصرية الحديثة كهدف أيضا يجب أن يستأثر ويستقطب بقية النقاط الأساسية التى يتضمنها المشروع المقدم؛ ويأتى فى مقدمتها العناية بالقرية، مكافحة الأمية، تحقيق فرص العمالة الكافية، تطبيق مبدأ سيادة القانون، دفع حركة البحث العلمى. كل هذه نقاط هتؤدى الى تدعيم بناء الدولة العصرية الحديثة.. دى مجرد ملاحظة تتصل بترتيب الموضوعات التى وردت بالمذكرة.

النقطة التانية: إن المهام العشر التى وردت فى بيان ٣٠ مارس، أنا بعتبر إنها فى حد ذاتها تعتبر برنامج تنفيذى فى إطار شامل، وياحبذا لو كل وزارة أو كل وحدة من الوحدات تأخذ هذه النقاط الأساسية تترجمها الى برنامج عملى قابل للتنفيذ. يمكن الملحق الذى جاء فى نهاية التقرير، ويتضمن مقترحات بما يمكن أن تقوم به كل وزارة فى مجال تخصصها برضه يعطى ضوء على هذا الإتجاه، وهو فى الواقع عبارة عن ترجمة للمهام العشر فى صورة اختصاصات تعطى للوزارات المختلفة.

متهيألى برضه فى وضع هذا البرنامج فى حيز التنفيذ، لابد من أن نعد برنامج قصير الأمد يتمشى مع المرحلة الحاسمة التى نعيش فيها الآن، وآخر طويل الأمد لكى يحقق أهداف ما بعد التحرير والنصر.

نقطة تالتة: إن تأييد الجماهير لبيان ٣٠ مارس تجلى بوضوح فى الإجماع الرائع اللى حدث يوم ٢ مايو، ودا يعنى أن البيان حقق الكثير من المطالب التى كانت تنادى بها الجماهير.

المشروع المقدم كان يجب لهذا السبب أن يتضمن بحث الوسائل الكفيلة بتحقيق آمال الجماهير وأمانيها، ويجب أن يستمر باب الأمل مفتوحا بصورة لا تنقطع. فإذا

استثنينا ما ذكرته اللجنة أو جاء فى التقرير عن إيجاد حل لأزمة المواصلات وحل مشكلة الإسكان، نجد أن التقرير يكاد يكون خالى تماما من أية نواحى أخرى يمكن أن يعم أثرها على الجماهير ويحل الكثير من المشكلات التى تعانى منها هذه الجماهير؛ مثلا مشكلات زى مشكلة إلحاق الأبناء بالمدارس، قلة العناية بنظافة الأحياء الشعبية، الشكوى من الجمعيات التعاونية فى الريف، توفير السلع التموينية.. الى آخره. كل هذا عبارة عن آفاق من الخدمات تفتح باب الأمل أمام الجماهير. وحبذا لو برضه وضعت كل وزارة من وزارة الخدمات إطارا شاملا لخطة من خطط الخدمات التى تحقق آمال الجماهير وأهدافها.

نقطة رابعة: أنه من الأهمية بمكان أن تتابع الخطة التنفيذية التى تضعها كل وزارة لوضع برنامج ٣٠ مارس فى حيز التطبيق، وأجهزة متابعة متوفرة ممثلة فى الأجهزة الشعبية وفى الإدارات الرقابية المختلفة؛ كل مافى الأمر إن العملية تحتاج الى تنسيق بين هذه الأجهزة الرقابية المختلفة بالدرجة التى تسمح بمراقبة كل بند من بنود البرنامج الموضوع مراقبة جادة، ومعرفة الى أى حد يحقق أيضا آمال الجماهير وأهدافها وخصوصا فى مجال الخدمات.

نقطة خامسة: إن الحكم المحلى هو فى الحقيقة المنطلق الواقعى والعملى للإصلاح، وإن آن الأوان لكل محافظة إن تأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمى، وعلى أساس هذه الخطة العظمى يوضع مشروع متكامل لحل كافة المشكلات الإقليمية والمحلية فى كل محافظة من المحافظات. وبيتهيألى إن هيرتبط بهذا الاهتمام بالتخطيط الإقليمى، إن الجهاز الأعلى للتخطيط فى الدولة يهتم بإيجاد الصلة بين هذه الخطط الإقليمية بعضها والبعض الآخر، ويخرج منها بخطة عظمى تسرى على مستوى الجمهورية بأكملها؛ وخصوصا وإن هنالك مشكلات كمشكلة السكان، يمكن مرجعها الأساسى الى إن العملية عايزة التقييم الفعلى للتوزيع الكثافى للسكان فى المحافظات المختلفة كما تسفر عنه خطط التخطيط الإقليمى المحلية.

البحث العلمى، أنا متهيألى برضه إنه من الضرورى أن يربط ربطا إيجابيا وفعالا بالتنمية، وإن لم يكن البحث العلمى مربوطا بخطة التنمية هيبقى برضه بحث ليس فى خدمة المجتمع كما نتصور. فمن الأهمية بمكان أن توضع خطة شاملة للبحث العلمى متسقة ومتمشية فى كافة تفاصيلها مع خطة التنمية الاقتصادية، وحبذا لو دخل فى مضمار البحث العلمى. وأنا أؤيد كلام الأخ الدكتور عبد العزيز دراسة لنتائج عمليات التحول الاجتماعى التى نتجت عن التصنيع، والتى نتجت عن تحويل الرى الحوضى الى الرى الدائم، والتى تنتج عن استصلاح الأراضى فى الهوامش الدلتاوية الى غير ذلك.

يمكن بعد كدا فيه شوية ملاحظات يعنى مش هنقدر نضع لها تشريعات أو تقنينات زى هز الجهاز الحكومى، وكيف يمكن أن يوجد فعالية لدى الموظفين وننزعهم من حيز السلبية الذى يعيشون فيه؟ كيف يمكن أن نقضى على البيروقراطية؟ كل هذه موضوعات لابد إن معالجتها هتكون على مدى طويل، وتحتاج بالدرجة الأولى الى أن يكون هنالك كود أخلاقى يسير عليه المجتمع فى المستقبل.

يمكن فيه نقطة أنا نسيتها برضه مرتبطة بالحكم المحلى الذى أرى إن فعلا آمال ضخمة يجب أن تعلق عليه فى المرحلة المقبلة، وهو إن عملية إعادة توطين الصناعة أصبحت ضرورة وخصوصا فى الظروف التى نعيش فيها الآن؛ يعنى موضوع زى التغيير المواقع الاستراتيجية للوحدات الصناعية مهم جدا، يعنى ناس كتير بتتكلم إن لو كانت اتخذت اجراءات لنقل معمل التكرير فى السويس قبل ٢٤ أكتوبر قبل ماينضرب إن مكانش أصيب. فالى أى حد يمكن أن توضع خطة شاملة بتغيير المواقع الجغرافية للوحدات الصناعية الرئيسية بما يكفل حمايتها ضد أى طارئ فى المستقبل؟

المهندس: هو يعنى أنا مش هشير للنقط اللى إخواننا قالوها، أنا متفق فى كثير من الجوانب اللى قالها الدكتور صفى بالنسبة للبرنامج أو بالنسبة لبيان ٣٠ مارس، إنما فيه نقطة طبعا واضحة جدا فى البيان إنها بناء الجهاز السياسى بالديمقراطية، وإن البيان بيهدف الى نقل السلطة الى الشعب. طبعا لابد إن احنا نتكلم عن تشكيل المجالس الشعبية على مستوى المحافظات وعلى مستوى المدن وأيضا لتحقيق ديمقراطية الخدمات. الاتنين دول الحقيقة من الأهداف السياسية اللى لابد إن احنا نبقى واضحين فيهم، ودول لابد إنهم يكونوا من العمل نحو نقل السلطة الى الشعب، زى ماحققنا جانب من ديمقراطية الإنتاج فلابد إن احنا نسير فى هذا.

سيادة الريس فى كثير من المناسبات اتكلم عن ديمقراطية الخدمات مش جديد فى برنامج ٣٠ مارس، ولابد إن احنا نحقق ديمقراطية الخدمات بأدنى صورها، خصوصا بعد تشكيل الجهاز السياسى بالديمقراطية وبعد نقل السلطة الى الشعب .

الجانب الآخر اللى بعد تحقيق ديمقراطية الخدمات وطبعا فيه كلام كتير ممكن يتقال فى هذه الناحية، بتشكيل مجالس إدارات يمثل فيها الجهاز السياسى زى ماحصل عندى أنا فى كثير من المستشفيات طبقناه بالتدريج؛ هل بقت فقط بتشكيل المجالس الشعبية اللى هى على مستوى المحافظة وعلى مستوى المدينة، وحتى يمكن فى يوم نقدر ننزل بيها فى وقت من الأوقات على مستوى القرية؟ وفى الحالة دى بيبقى فيه جهاز رقابة

شعبية تنبت من الجهاز السياسى، بتقدر تحقق كثير من رغبات المواطنين فى نحو الإشراف والرقابة .

الحقيقة النقط دى كلها لابد إنها تتبلور لأنها كانت من صميم الجزء السياسى اللى صدر فى البيان؛ لأن أنا فى تصورى مهواش مجموعة إجراءات – لأن أنا بعتبر إن العمل ده عمل يومى فى مجلس الوزراء وللجان الإدارية وللوزارات – إنما هو البيان أعمق من هذا وأشمل، وحط خطوط عريضة نحو استكمال بناء الجهاز السياسى ونقل السلطة الى الشعب.

والنقطة التانية اللى البيان اتكلم فيها: اللى هى استكمال بناء المجتمع الاشتراكى. والبيان كان حريص حتى إنه يقول إننا فى الدستور مش بس بالقانون، إن الدستور لابد إنه ينص على تثبيت المكاسب الاشتراكية اللى خدها الشعب فى المرحلة السابقة؛ من مجانية التعليم والتأمينات الاجتماعية ومجالس الإدارات وغيرها.

والبيان الحقيقة لما نص على إن الدستور بيؤكد هذا، القانون يمكن بيتعدل وبنقول بكرة منديش أرباح للعمال، ممكن يطلع قانون! أنا أرى إن نحو تخطيطنا للخطة الخمسية الجاية اللى هى مابعد النصر بتبتدى أساسا وجوهريا على طريقة بناء المجتمع الاشتراكى؛ سواء فى الإنتاج أو فى الخدمات وكذلك فى العمالة.

الحقيقة النقطتين دول يعنى مهمين جدا من النقط الجوهرية اللى جت فى البيان، واللى بعتقد إن احنا لازم نتفق على رأى محدد فيهم حتى يمكن إن احنا ننقل فعلا السلطة الى الشعب وإن احنا نبنى المجتمع الاشتراكى.

كثير من النقط اللى جت فى التقرير فيها اختلاف فى وجهات النظر؛ لأن ده مجهود عملناه نحو الإصلاح الحكومى أو عمليات إجرائية قد تختلف فيها بعض وجهات النظر، وأنا بعتبر ده عمل أساسى وجوهرى فى مجلس الوزراء. طبعا استوحت هذه الإجراءات مش بس اللى جيه فى بيان ٣٠ مارس، اللى كان بعض الناس بتتكلم فيه من بعد ٢٨ فبراير اللى لمسها لمس خفيف برنامج ٣٠ مارس، قال: إن التغيير هو فى الأسلوب والمناخ يعنى هى أساس ولمسها النقطة دى.

وطبعا التغيير فى الأسلوب والمناخ، بيؤكد إن لابد إن احنا نشيل كل المعوقات اللى بتعوق العمل بالنسبة للمواطنين فى تعديل اللوائح، فى تعديل القوانين المالية، فى تعديل النظم، فى تعديل اللامركزية فى الإدارة المحلية والحاجات دى كلها لابد إن كل وزارة بتعملها سياسة وتعرض على اللجان الوزارية المختلفة. إنما اللى أرجو إننا ناخد توجيه فيه أو ناخد رأى سيادة الريس فيه بالنسبة لنقل السلطة الى الشعب، هل فى هذه المرحلة بنقدر نشكل المجالس الشعبية؟ وسيادتك اتكلمت عليها فى أكثر من مناسبة،

ونحو إمكانية ديمقراطية الخدمات فى الحالة دى. النقطتين دول لو قدرنا نخصص جانب منهم بعد بناء الجهاز السياسى بالديمقراطية اللى هو بنستكمله الآن، ودى أول مرة بيستكمل فيها الجهاز السياسى لأن المؤتمر الوطنى كان وقف إنما دى أول مرة يستكمل الجهاز السياسى فيها بالديمقراطية.

الشافعى: الحقيقة إحنا يعنى مش عايزين نثقل على السيد الرئيس فى الجلسة، والموضوع بتاع بيان ٣٠ مارس وربطه بهذا التقرير الحقيقة فعلا يعنى ربط غير عادل وغير حقيقى، لأنه بيان ٣٠ مارس الحقيقة بيحدد لنا أساس لمرحلة تؤدى بينا الى الوقوف والإحساس بالثقة فى المراحل الجاية بالعمل السياسى كنقطة بداية.

لذلك إذا كان فى ٢٣ يوليو هيستكمل المؤتمر، وفى الحقيقة بيحط لنا أول مرحلة حقيقية لوضع بيان ٣٠ مارس موضع التنفيذ استمرارا على الخط اللى بيرسمه الميثاق.

الحقيقة التقرير اللى قدم إذا كنا نقدر نصوره تصوير حقيقى، هو يعنى وجبة إدارية وتنظيمية فى مجال عملنا اليوم، اللى يساعد فى دعم الثقة اللى هى بيستهدفها بيان ٣٠ مارس فى المقام الأول.

ولذلك إذا كان التقرير بننظر له بهذه النظرة، فبيبقى فعلا هو جهد تنظيمى وإدارى وعملى على شتى مستويات العمل، وبهذا بيساعد كخطوة فى دعم الثقة فى العمل. والواحد بيقول: إنه ما يدعم الثقة فى العمل هو إنه فى كل موقع وعلى كل مستوى إن المسئول يقف ويسأل فى أى موقع من المواقع عن أى موضوع بيخص مسئوليته، فيستطيع فعلا إن هو يجيب اجابة من واقع مايحس بيه ومن واقع مسئوليته، بما يعطى القناعة الكافية إن فعلا ده أقصى جهد كان ممكن يتعمل فى هذا الموقع وفى هذا المجال.

ولذلك الحقيقة يعنى الأمثلة اللى جت فى التقرير هى مجرد أمثلة مانقدرش نقول إنها يعنى بالضرورة بترتبط ببيان ٣٠ مارس ومانقدرش كمان نقول إنها بتشمل كل شئ، ولكن هى الخواطر اللى أحسينا بيها فى الفترة اللى تمت المناقشة فى حضور السيد الريس، وتجمعت هذه المناقشات كجهد ممكن إنه بيبلور مسائل الناس بتحس بيها فى كل موقف.

ولهذا لما بنتكلم فيها، بنتكلم على أساس إن احنا بهذه الحلول بنستطيع إن احنا ناخد وجبة تصبرنا لحد بداية المؤتمر وقيام المجالس القومية اللى أشار اليها بيان ٣٠ مارس.

رفعت: التقرير يضع مسائل أساسية وفى تقديرى هذه المسائل سبق طرحها فى المناقشة من قبل، ولكنها لم توضع خطط لتنفيذها. والتقرير يوضح نقاط ضعف واضحة يجب معالجتها، والتقرير تناول جوانب تنظيمية وإدارية وأغفل الجانب السياسى للبيان.

بيان ٣٠ مارس ليس منفصل عن الميثاق، وهذا البيان مأخوذ أصلا من الميثاق وقائم على الفلسفة الخاصة بالميثاق.

الملاحظ عموما للخطة التى توضع ليس الآن بل فى الماضى، كانت توضع من المستويات الأدنى الى أن تصل للمستويات الأعلى، نجد مشكلة كيف التنسيق؟! فى حين أن الوضع الطبيعى أن الخطة توضع من المستويات الأعلى.

التقرير يعلق أهمية كبيرة على لجنة الخطة وهذا سليم وأساسى؛ لأن هذه اللجنة لا يقتصر دورها فقط على النواحى والاقتصادية والاجتماعية فقط بل الربط بينها لتحقيق الأهداف وفلسفة النظام القائم.

التقرير لم يتطرق للنواحى السياسية وهذه يضعف التقرير.

فى تقديرى أن المشاكل التى تواجه الدول عموما هى أساسها تغليب النواحى المادية عن القيم الروحية، والمشكلة الثانية هى الانفصال بين القاعدة والمتمثلة فى الجماهير والقيادة. ومن هنا يلعب الجو الديمقراطى دور كبير فى التحام القوى المادية مع القوى الروحية، التقرير فى الواقع تنقصه هذه الناحية.

فى الواقع التقرير ركز على بعض النواحى فى السياسة الخارجية، البحث العلمى وخلافه..

البحث العلمى: هو الأساس الذى تقوم عليه الدول الحديثة ويلعب دورا الآن فى رسم السياسة الخارجية. الأمثلة على هذا أن البحث العلمى يكون تابع مباشرة لأعلى المستويات فى الدولة؛ فرنسا مثلا ديجول يرأس بنفسه المجلس الأعلى للبحث العلمى، شواين لاى فى الصين يرأس المجلس الأعلى للبحث العلمى.

سياسة التعليم والتدريب: التعليم حتى الآن لا يسير مع خطة التنمية الشاملة، ولاحظت الآن أن وزارة التعليم تسير فى هذه العملية وتوضع خطط فى هذا المجال. وفى تقديرى أن التدريب هو عملية أساسية، وهو عبارة عن خلق جيل جديد من الفنيين ولا يلقى اهتماما كافيا للأسف، ويجب أن يتولاه جهاز متخصص. أدى مثل.. من شهر طلب مصنع السيارات ١٥٠٠ عامل ولم نجد..

عبد الناصر: فيه ١٧ ألف فى مصنع الطائرات.

البشرى: إدينا يافندم مصنع السيارات، ومصنع الطائرات يافندم..

عبد الناصر: لا.. ماعلش أنا هابعت البوليس الحربى يقفله! (ضحك)

رفعت: نخرج أعداد كبيرة من المدارس الفنية، ولكن لم نجد الأعداد المطلوبة بالتخصصات المطلوبة.

يجب أن تغير الإدارة المحلية وتكون الحكم المحلى وإعطاؤه الطابع السياسى.

من ناحية الإعلام.. أنا فى تقديرى هناك ٣ نواحى ولا يمكن التفريق بينهم.. الإثارة، الدعاية، الدعوة نفسها؛ من الضرورى أن يكون هناك فرق بين ما هو المقصود بالإثارة والدعاية والدعوة. وفى تقديرى حتى الآن لا تحدث التفرقة بالمعنى المطلوب؛ وبالتالى سياسة الإعلام لا تؤدى دورها الصحيح. ومن الضرورى تحديد كل ناحية من هذه النواحى، وما هو الوقت الملائم للإثارة والدعاية والدعوة؟

من أهم الأمور التى تطرق اليها التقرير هو التناقض بين الأجهزة المختلفة القائمة، ولو تشكل لجنة لوضع تنظيم للأجهزة المختلفة بحيث نتلافى هذا التناقض. والأمثلة على ذلك أجهزة الرقابة وتعددها لاشك يؤدى الى نوع من الخوف وليس الإصلاح، وفى رأيى أن هذه الأجهزة الرقابية تقوم بدورها ليس للإصلاح ولكن لمجازاة من قام بالخطأ.

التقرير تطرق الى موضوع التعبئة، وهذا يتضمن نواحى سياسية خارجية واقتصادية. وما يحدث الآن فى المجتمع هو نوع التعبئة، ومن الضرورى التعبئة النفسية وضرورة اختيار الوقت المناسب لها. وما من شك أن العمل السياسى نفسه وتنظيمه ليس إلا نوع من أنواع التعبئة.

شكرا.

عبد الناصر: كل الملاحظات تقريبا اللى قيلت سمعتها قبل كده مرات كثيرة، يمكن الحاجة الجديدة فى الموضوع كله هى الدولة العصرية.

أنا يمكن آخر مرة كنت رئيس وزارة سنة ٥٨ قبل الوحدة، كل الكلام ده اتقال وعملنا اجتماع وكل واحد يتكلم يدى ملاحظات على الوزارات التانية، ومحدش بعد كده يعمل حاجة!

هز الجهاز الحكومى اتقال، النواحى الروحية، الشباب، الخطة النفسية؛ كل ده اتقال. كل واحد بيقول: يجب إن احنا نعمل كذا وكذا وبعد ما نمشى مايتعملش حاجة أبدا!

والحقيقة أنا أما شوقت التقرير مافكرتش فى النقص فى التقرير أبدا، فكرت التقرير ده هيتنفذ إزى بصرف النظر عن النقص؟! لأن قبل كده عملت وقلت: إعادة النظر فى القوانين والجهاز التنفيذى، وكلفت الدكتور طراف – كان رئيس المجلس التنفيذى – ولم يعاد النظر فى شئ!

مع احترامى للكلام اللى اتقال كله، إحنا عايزين نعمل حاجة مش عايزين نعمل كل حاجة!

دلوقتى إذا أخذت بكلامكم هاقول للدكتور مراد: التقرير ده ناقص نواحى كتيرة جدا؛ كمل لى هذه النواحى علشان نبحث تنفيذ برنامج ٣٠ مارس. أنا بقول: لأ.. بتمسك التقرير ده وننفذه، ونعمل تقرير جديد بالحاجات اللى إنتم عايزينها ونناقشه بعد كده.

المشكلة الأساسية الحقيقة فى السنوات اللى فاتت واللى الواحد لاحظها، إن بيحصل كلام وكلام يصل الى مستوى الكمال! يعنى بنقول: خطط إقليمية، ولكن إذا مادتش فلوس هيعملوا إيه خطط؟! كلام إنشا أكثر منه كلام على الواقع وللتنفيذ.

المشكلة فى الموضوع مش إيه اللى ناقص وإيه اللى نزوده، البحث العلمى ده اتكلمنا فيه من أيام مجلس الإنتاج، ده إحنا من أيام مجلس الإنتاج قلنا ١٪ من المشروعات كلها علشان البحث العلمى، فاكر أظن حضرت جلسة واتقال فيها هذا الكلام وباسمعه النهارده بعد ١٢ سنة للمرة الثانية!

الموضوع الحقيقة مش هو يجب ويجب ويجب، برضه بافكر كمال إنه قال هنا مذكرة يجب ويجب، وكلفته إنه يعمل خطة بهذا الوجوب مين هايعمل ومين هايسوى!

رفعت: بعت أنا تقرير بهذا.

عبد الناصر: ممكن نقعد نتكلم كلام كثير جدا ومانفذش، أنا بقول: بناخد التقرير بنسمع ملاحظات الأخ حلمى، ولكن بناخد التقرير وننفذه ونعمل تقرير تانى. وإلا الحقيقة بنيجى هنا بنضيع وقتنا وكل واحد يتكلم له كلمتين ومابنعملش حاجة!

برضه تعليقى على كلام الأخ صدقى بالنسبة للنواحى الاقتصادية، أنا بقول: الإصلاح الاقتصادى اللى نرسى عليه نعمله ولاّ مش هنعمل حاجة إذا فضلنا نقول الإنجاز والحوافز ومش عارف إيه، لا عملنا إنجاز ولا حوافز ويبقى الحقيقة الكلام مستنى يكمل! والكلام اللى مستنى يكمل عمره ما بيكمل! والنهارده اتقال نعمل لجان، عملية اللجان دى معناها تمويت المواضيع!

الحقيقة لما قريت المشروع خدته على علاته، وقلت: كيف ننفذ هذا الكلام؟ ومين اللى هيتولى متابعة التنفيذ؟ وقلت: إن اللى يضع التقرير يتولى التنفيذ، ويقدم لنا كل ١٥ يوم ملاحظات وإيه اللى اتنفذ وإيه اللى ماتنفذش.

رأيى نمسك التقرير ده وننفذه والكلام الجديد نعمل به تقرير تانى وندرسه وبعدين ننفذه، بس نعمل حاجة وإلا مش هانعمل حاجة خالص!

سهل قوى الواحد يقعد ويتكلم كلام كثير جدا، صعب قوى التطبيق. أظن وزارة الشباب سهل قوى الكلام عن إعداد الشباب ومش فاهم إيه، تقعد فى جلسة أو فى التليفزيون الكلام سهل قوى، تعالى بقى نعد الشباب تلاقى عايز فلوس وعايز ناس وعايز ربط سياسى وعايز مش عارف إيه!

يعنى الحقيقة ده رأيى بالنسبة للموضوع.

بالنسبة للملاحظات اللى اتقالت نعمل بها تقرير جديد ونسميه تكملة التقرير الأول بالأفكار اللى جت.

بالنسبة للمجالس الشعبية، السؤال اللى سألته أنا قلت لعبد المحسن يجهز نفسه للمجالس الشعبية، وأنا شايف إنها خطوة مكملة للخطوات اللى ماشيين فيها بس على أساس المحافظات.

ده الحقيقة رأيى وأحب أسمع أى رأى تانى فى هذا الموضوع.

حجازى: هو تساؤل يافندم.. الحديث الآن عن كيفية التنفيذ، وبعد ما نشر التقرير بتوسع أرى أن النشر اللى عمل صدى لدى الناس حتى ولو بسيط ما نشر عن السلك الدبلوماسى والتعديل.

التقرير مس بعض الإجراءات التنفيذية البسيطة والخاصة بالإصلاح المالى والاقتصادى.. ودى هنبدأ فيها فورا.

التقرير قابل للتنفيذ فى خلال برنامج زمنى محدد، لو سمحت يافندم نحدد الموضوعات التى تعرض على مجلس الوزراء سواء كان صناعة زراعة تعليم بحيث يكون هناك خط واضح؛ مثلا التعليم وما يثار عن الجامعة الأهلية.

عبد الناصر: لازم إنت اللى قلت لوجيه أباظة عن الجامعة الأهلية! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: لا والله يافندم هو فيه إحساس يافندم، هو تحويل مبالغ كبيرة فى بيروت والسودان ووجيه أباظة له إبن بره.

عبد الناصر: فى بيروت.

حجازى: أنا بقول: الناس محتاجة لإطار فى هذا علشان تطمئن. إمبارح كان فيه واحد بيزورنى بيقول: إن فيه عقود تصدير مع السعودية للقطاع الخاص بـ ٢ مليون، الناس دى عايزة حاجة علشان تطمن، صحيح بنصدر نشرات خفيفة ولكنها لا تكفى.

النقطة الثانية: فيه مسائل إجرائية وموجودة فى التقرير، وهناك أيضا مسائل معلقة.. دور السينما، هيئة البحوث الجيولوجية، هيئة التموين. وهناك الدراسات التى قامت بخصوص الإصلاح المالى، أرى أن نبدأ فى تنفيذها فورا. والأخ أمين هويدى مقدم مذكرة النهارده.. مذكرة خاصة بالوظائف العليا وأرى البدء فيها فورا.

مثل هذه الأمور يكون لها صدى لدى الجماهير.

مراد: قبل أن أبدأ فى الحديث، أتوجه بالشكر لسيادتكم على منحى الفرصة لإعداد التقرير الخاص ببرنامج ٣٠ مارس لوضعه موضع التنفيذ. وأشكر السادة زملائى الوزراء على النقد اللى وجهوه للتقرير.

والتقرير كان عبارة عن آراء السادة الوزراء وبعض أبناء الشعب وتقاريرهم، وعبرنا عنها ببساطة وإذا كان هناك تقصير فيكون من وجهة نظر واضعى التقرير والكمال لله.

سأقسم كلامى الى ٣ أقسام:

- حدود التقرير المقدم.
- الرد على بعض الملاحظات.
- كيفية تنفيذ التقرير.

القسم الأول: حدود التقرير: نحن استبعدنا الجانب السياسى كله، الجانب الاقتصادى أيضا قلنا: إن هناك تقرير يوضع للإصلاح المالى، الجزء الخاص بآمال ما بعد المعركة استبعدناها وقلنا: سوف نعمل مذكرة بها.

الجانب العسكرى، السيد وزير الحربية عرض الجلسة الماضية كيفية إعداد الشباب وتعبئة الدولة للحرب.

القسم الثانى: الرد على بعض الملاحظات: يمكن جمع بعض الملاحظات موضوعيا، إنما قبل ما نناقش موضوعيا فيه ملاحظتين عن انتقادات شكلية..

أولا: من حيث تقسيم الموضوع المهام أو على أهداف معينة، بأفتكر يعنى إن احنا قصدنا تحليل عملى أكتر ما بنعمل رساله جامعية بنحددها منطقيا أو بتقسيم منهجى معين. كذلك نقد وجه من بعض الساده الزملاء يمكن عن المبالغ التى تصرف فى الخارج، يمكن بنعتذر إذا كان المبالغ مش مقدره تقدير دقيق؛ لأن احنا كنا بنقصد مبالغ أو خطط مش من ناحيه تقدير مالى دقيق.

فيما يختص بالناحية الموضوعية، الموضوع الخاص بالطلبة الوافدين وسفاراتنا فى الدول الإفريقية وتكاليف البعثات التعليمية، دى موضوعات تكلم فيها السادة وزير الخارجية والسيد وزير التعليم العالى والسيد وزير الإرشاد والنهارده اتكلم فيها وزير التموين.

يمكن أنا عاوز أجمع الملاحظات دى، فى إنى كل هذه الملاحظات تتعلق فى بأسلوبنا فى العمل فى تحقيق هدفنا لتحقيق الوحدة العربية والتضامن الإفريقى ولها مقومين:

أن يكون عندنا زعامة رشيدة تلتف حولها الشعوب العربية والإفريقية.

والحاجة التانية: أن تكون عندنا إزدهار من الناحيه الاقتصادية والعلمية والاجتماعية؛ بحيث تسعى هذه الدول لطلب خدماتنا.

والحمد لله إن ربنا أعطانا شخصيتكم اللى كل الدول العربية والإفريقية بيعتبروها شعار للوحده العربية والتضامن الإفريقى. ولست أقول هذا من قبيل إزجاء السماء، ولكن دى حقيقة واقعة يهتم بها الخصوم قبل الأصدقاء. ويمكن سيادتك لمست لما زرت الخرطوم بعد النكسة، وكيف استقبل الشعب السودانى سيادتكم؛ لأنه سيادتك تعتبر شعارا مرفوعا تلتف حوله الدول العربية والإفريقية بحيث لو فى – زى ما حضرتك قررت فى يوم من الأيام التنحى – يبقى هذه الراية زالت التى يلتف حولها الشعوب العربية.

هذه القياده موجودة وهذه الشخصيات لا يجود فيها الزمن باستمرار، إنما على فترات متباعدة من الزمن. فالى أى حد استفدنا أو استثمرنا وجود شخصيتكم فى هذا المجال؟ أنا أعتبر أننا مانجحناش فى الحصول على الثمرات الواجبة فى وجود شخصيتكم فى هذا المكان على المجال العربى والإفريقى بسبب إن احنا لم نحقق ازدهار اقتصادى واجتماعى وعلمى فى بلادنا، ولكن الواقع فيه دول قفلت فى وجهنا فرص العمل مثل ليبيا، فيه دول عندها أراضى زراعية قابلة للاستزراع وتحتاج الى أيدى عاملة، وهناك مثلا كندا واستراليا تفتح المجال. إلا أننا نجد السودان والعراق لا يقبلون وجودنا عندهم؛ زى التشنيع

عن شهاداتنا فى العراق رغم إن احنا فاتحين أبوابنا للطلبة العراقيين واللبنانيين.. كل هذا بيقتضى إن احنا نراجع مواقفنا.

بالنسبة للطلبة الوافدين، الواقع إن احنا بنديهم منح ومكافآت، وبعدين بيحدث إنهم معاهم زى المعهد الفنى بشبرا غير قادرين على التحصيل، وبينتهى إنهم بيفشلوا وبينتهى إنهم بيبقوا ضدنا بدل ما يبقوا معانا!

وبنجد إن فيه طلبه لبنانيين وغيرهم من دول العربية بياخدوا منح، وده بيثيروا طلبة الجامعة لأنهم بيجدوا إن الطالب اللبنانى أو العراقى أو السورى جاى بعربية ضخمة وداخل الجامعة وبياخد منح وداخل مجانا، وهو الطالب المصرى محروم وبيجد صعوبات وإن هو ابن البلد!

كذلك نجد التوسع فى الخارج فى سفاراتنا وفى مكاتبنا، بيشعر هذه الدول العربية أو الإفريقية إن احنا دولة كبرى بنقصد السيطرة أو التسلط.. وده بيخليهم بيكشوا مننا.

فيمكن المسألة عاوزة مراجعة للموقف كله، وإن احنا بنشوف الدول الأخرى لا تسرف هذا الإسراف؛ يعنى روسيا مثلا لما بيجى الإتحاد السوفيتى بيدى معونة يحدد مدد إذا لم يكن الطالب ناجح فيفصل من البعثة. فإذا إحنا كنا بنطالب من الطلاب أنهم يدفعوا المصاريف يكون فيه منح دراسية تعطى بقدر معين لبعض الطلبة.

فيمكن ده المعنى اللى أنا عاوز أقوله من وراه هذه المقترحات الموجودة فى التقرير.

فيما يخص بالسلك الدبلوماسى، السيد وزير الخارجية مشكورا تقبل الآراء الموجودة فى هذا التقرير، وأضاف اليها الأعباء الواسعة للسلك الدبلوماسى. ويمكن أنا أشرت لسيادته أن إنجلترا بتدى لرجال السلك الدبلوماسى تنقلاتهم مرة واحدة طوال حياتهم الوظيفية. ولكن فيما يختص بالمرتبات، أعتقد أنه رجال السلك السياسى يمكن السيد وزير الخارجيه دافع عنهم باعتبارهم رجال وزارته، إنما هم بياخدوا مرتبات عالية وامتيازات عينية كثيرة؛ يعنى يمكن المرتب الذى أشار اليه السيد الوزير مش داخل فيه بدلات التمثيل وجزء بيدخل فيه عملات حرة.

وبعدين السيارات مجانا السكن مجانا.. الى آخره، فهم مستفيدين استفادة كبيرة ويمكن فيه بعض أمثلة تضرب فى هذا؛ زى مثلا وكيل جامعة القاهرة فرع الخرطوم كان بيقول لى من أسبوعين: إن مرتبه أقل من مرتب فراش فى السفارة المصرية فى السودان! فدى صورة من الصور اللى نقدر نقف عليها.

رياض: وكيل الجامعة بياخد إيه؟ ١٠ جنيه؟! (ضحك)

عبد الناصر: (ضحك)

مراد: الفراش اللى موجود فى بعثه تعلميه فى السودان بياخد ٨٠ جنيه وراجعة لأسباب قديمة تاريخيا؛ عدد كبير منهم سودانين ومنهم المصريين اللى هناك بقالهم ٣٠ سنة، كل فراش بياخد ٨٠ جنيه مش عشرة جنيه! يعنى على كل حال الدكتور عويضة هو المسئول عن هذا الكلام، وأنا راجعته كام مرة وأكد لى هذا المعنى.

رياض: يمكن قصده على السفير! (ضحك) ده من إدارة المرور عندك.

مراد: آخر نقطة الموضوع الخاص بالإعداد للمعركة: ويمكن فى الجلسة الماضية تم تشكيل اللجنة اللى هتدرس موضوع إعداد الشباب سياسيا وعسكريا والتقرير الذى قدمه السيد وزير الحربيه فى هذا.

الموضوع التانى الخاص بلجنة التخطيط: لجنة التخطيط المقصود بيها إنها تكون فى مستوى يؤدى الى الالتزام بقراراته، ويمكن الوضع اللى أشار له وزير التخطيط الموجود حاليا يمكن ده وضع انتقالى؛ لأن السيد رئيس الجمهورية يرأس لجنة الخطة ومجلس الوزراء، ولو كان هناك منصب لرئيس الوزراء غير منصب رئيس الجمهورية الوضع يمكن يختلف قليلا.

بعد هذا المجالس المتخصصه..

عبد الناصر: إنت عاوز ترجع لجنة الخطة تانى ولاّ إيه؟

مراد: أفندم؟

عبد الناصر: لجنة خطة ولاّ مجاس قومى للتخطيط؟

مراد: يعنى إذا كان مجلس قومى للتخطيط تكون التسمية أحسن، يعنى هذه الهيئة يكون لها prestige أحسن.

فيما يختص بالمجالس المتخصصة، كنت عاوز أعرض صورة للمجالس اللى موجودة فى الخارج ولذلك بتبقى أعلى من مجلس الوزراة، وأثير بعض الملاحظات.

فى يوغوسلافيا فى دستور ٦٣، البرلمان الاتحادى يشمل خمس مجالس منها المجلس التشريعى، أربع مجالس أخرى مجلس اقتصادى، وللتعليم والثقافة، وشئون اجتماعية وصحية، ومجلس تنظيم سياسى، وكل مجلس يتكون من ١٢٠ عضو ويناقشوا المسائل من وجهة النظر الفنية كبرلمان.

كذلك فى فرنسا، أيضا فيه المجلس الاقتصادى الاجتماعى يتكون من ٢٠٠ عضو، بيمثلوا القوى الاقتصادية المختلفه زى النقابات العمالية والاتحادات الصناعية والزراعية والتجارية.. الى آخره. فبتبقى نوع من البرلمانات التى تناقش خطط الوزارة أو سياستها على مستوى بعد مجلس الوزراء.. ده وضع من الأوضاع.

فيه الوضع التانى اللى موجود فى أمريكا، اللى بتكون هذه المجالس المتخصصة على هيئة لجان تابعة لرئيس الجمهورية تقدم له المشورة، ومش بيبقى فيه مجلس وزراء.

فيه دلوقتى الآن مشكلة وبرضه يعنى أرى أن نعيد النظر فيها، وهى أن الأولاد اللى فى سن الإلزام حسب الخطة الموضوعة منقدرش نستوعب حتى ٧٠ أو ٧٥٪ منهم، فكأننا أمام مشكلة أمية جديدة لـ ٣٠٪ من الأجيال الجديدة. ولذلك أنا كنت بأرجو إننا نمكن فى وزارة التعليم من فتح المجال على التعليم الإلزامى على الجميع، ولو اضطررنا إن احنا ندرس فى جامع أو فى أى مكان مش ضرورى تكون مدرسة مبنية على شكل بناء نموذجى حديث؛ بحيث ميبقاش فى عندنا مشكلة وتبقى المسألة محصورة فى إزالة الأمية السابقة، ويمكن أكتفى بهذه الملاحظات العامة.

وانتقل إلى القسم الأخير: وهو كيفية تنفيذ ما انتهينا إليه فى هذه المناقشات، وأنا بعتقد إن أفضل من يحدد ويضع الخطة واجبة التنفيذ فى الوزارة هو السيد الوزير المختص. وهذا التقرير وهذه المناقشات بتلقى الضوء على بعض النواحى داخل الوزارة المختصة، وممكن نتيجة هذه المناقشات كل واحد منا داخل وزارته وممكن أن نضع خطة العمل الخاصة بالوزارة، وإما أن تناقش إذا احتاج السيد الوزير المختص أنها فى حاجة الى مناقشة أو سيادتك رأيت إنها تعرض فى مناقشة. وممكن إن السيد الوزير المختص يرى إنها متفقة مع كل الكلام اللى اتقال، وسيادتك ممكن ترى إنها مش محتاجة الى مناقشة جماعية وممكن إن الوزارة المختصة تبتدى فى التنفيذ.

إنما أنا بعتقد أنه وضع هذه المسألة ضمن الاطار التنفيذى فى ضوء هذه المناقشات، واللى هى مسئولية كل منا فى وزارته، وأنا بقول فيما يختص بوزارة التربية والتعليم. وأنا نسيت أقول هذا الكلام، ويمكن بعض السادة الوزراء أشاروا الى بعض نواحى نقص وزارة التربية والتعليم فى التقرير، وأنا باعترف برضه إن فيه أوجه نقص كثيرة.

عبد الناصر: ومطلوب محو الأمية فى وزارة التربية والتعليم! (ضحك) وبالذات الأولاد اللى فى المدارس الابتدائية خاصة الريف.. ما بيعرفش يقرأ ولا يكتب!

مراد: حضرتك كلفتنى بهذا فى اليوم الأول خاصة مرحلة التعليم الإبتدائى. أحيانا الطلبة بيوصلوا سنة سادسة وبيخرجوا للإعدادى وهما مش بيعرفوا يقروا ولا يكتبوا، فإن شاء الله نرجو – إحنا بازلين الجهد – ونرجو إننا نكون موفقين فى تحقيق الأهداف المطلوبة فى كل النواحى التعليمية.

وبنشكر لحضراتكم رحابة الصدر فى الإستماع الى كلماتى الطويلة.

عبد الناصر: وأنا عندى نقطة بالنسبة للمعاهد العليا، فيه أظن حاجة جات فى التقرير.

شقير: جاء فى التقرير تحول الى معاهد نوعية، وأنا باحس إنها عاملة وظيفة مزدوجة من الجامعات. فيه نوعين من المعاهد وهى فى التجارة وفى الزراعة، ولذلك دى فرصة جاية إن تحول المعاهد التجارية؛ فمثلا معهد التعاون وغيره وهنحولها الى معاهد تجارية فى وظيفة تطبيقية علمية.

عبد الناصر: بدون انخفاض مستوى المعاهد الحالية يعنى.

شقير: المعاهد العليا الزراعية شكلوا لها لجنة جديدة وصلوا من خلالها الى أنها مؤدية نفس دور الجامعة، وبذلك فيه اقتراح بضمها كلها للجامعات. والمشكلة الكبيرة هى فى المعاهد العليا الصناعية واتشكلت لجنة لها والحل اللى هى مقترحاه تطوير المعاهد دى بحيث تخرج المهندس التطبيقى فيختلف مهندس كلية الهندسة الذى هو مهندس تصميمى أساسا مع جزء تطبيقى.

هى بس نقطة يافندم، الوافدين اللى عايزين فيها رأى مترتب عليها يعنى.

عبد الناصر: هو اللى أنا بدى أتكلم فى موضوع الوافدين هى الارتجالية، فلم تكن هناك سياسة فده فتح من هنا وده فتح من هنا ودا جاب من هنا وده جاب من هنا. وأنا رأيى بالنسبة للوافدين، بنحدد أعداد محددة وناخدهم بالمجان بس ماناخدش أعداد كبيرة لأن قطعا أولادنا أولى.

والكلام اللى اتكلم فيه الأخ حلمى مراد بالنسبة للوحدة العربية والتضامن الإفريقى، مش بس الأسباب اللى إنت قولتها دى لأن العملية صعبة؛ يعنى شكرى القوتلى جه هنا قبل الوحدة وقال: عايزين الوحدة، وأول ماتتعمل الوحدة ٢ مليون مصرى ييجوا سوريا عشان منطقة الجزيرة عايزة زراعة، وقال خطبة كبيرة جدا فى هذا الأمر!

وبعد ما تمت الوحدة، جالنا السوريين هنا لحد دلوقتى فاتحين محلات كوبيبة وشاورما، وبيتاجروا فى البضايع المهربة فى كل البلد، وراح مصرى واحد بس دمشق اتقلبت سوريا كلها!

فده كلام لن يحدث أبدا، وحكاية إن المصريين يهاجروا لأى بلد سواء العراق أو السودان أو غيرهما لن يحدث لأن تمت الوحدة ومقدرناش ننفذ. فهذه العملية مستحيلة وفعلا بنتكلم على الوحدة العربية، ولكن هناك فوارق بين الدول العربية وفروق إقليمية ومصالح ذاتية.. والى آخر هذا الكلام كله.

وبالنسبة للعمالة، طبعا إنت لما بتقول اشتراكية وبتقول مكاسب عمال وبتدى ٢٥٪ من الأرباح وبتدى ٧ ساعات عمل؛ هم بيخافوا عمالنا يروحوا يقولوا الكلام ده للعمال هناك ويخافوا يبوظوا النظام هناك.

يعنى بعدين هناك القوى المعادية من زمان لهذه الأفكار واقفة ضد ولها سيطرة؛ يعنى فى ليبيا منقدرش نقول إن ليبيا دولة مستقلة وهناك الأمريكان والإنجليز لهم نفوذ، وجابوا دكاترة من فرموزا ومارضيوش ياخدوا دكاترة من عندنا! فين بقى العرب والدين والإسلام؟! الأمريكان قالوا لهم: جيبوا دكاترة من فرموزا! العملية دى عملية معقدة.

برضه التضامن الإفريقى، عملية مش سهلة أبدا بتدخل فيها سياسات الدول الكبرى والعمليات اللى ضد التحرر الوطنى والقومى وإحنا الحقيقة نُحارب بشدة. ثم هذه الدول فقيرة والدولة مستعدة تبيع نفسها بـ ١٠ مليون دولار؛ يعنى حتى فى التصويت فى قضية فلسطين فى الأمم المتحدة فى قضية العدوان، فأمريكا قالت لدولة: هانديها شوية دولارات.. صوتت ضد فلسطين! ومعظم الدول الإفريقية فقيرة زى غينيا وزى مالى والصومال مثلا، وقدامهم لسه طريق طويل وكل دولة عملت علم ونشيد حتى كينيا!

موضوع الوافدين يعنى أيضا بالنسبة للأفارقة، إحنا اضطرينا نرحل ناس منهم فى المدينة اللى كانوا مضربين. فبنعمل سياسة للمستقبل؛ لأن الكلام اللى فات كله مكانش مبنى على سياسة بل كان مبنى على اجتهادات، ويجب أن نلتزم بيها.

والحقيقة يجب إن احنا يجب نفتح أكبر عدد من الأمكنة لأولادنا ١٦٠ ألف فى التوجيهى السنة دى، هتاخدوا فى الجامعة كام؟

شقير: يافندم المتوقع إن اللى هينجحوا السنة دى فى البكالوريا طبقا للتوقعات كل سنة ٧٤ ألف، وأنا أعديت مذكرة فى هذا الشأن بالنسبة للجامعات والمعاهد. من المنتظر أن يحدث كلها بعد ما نخلص كل القبول اللى ممكن يتاخد، مع شروط بتدريب معين هنقدر لحل مشكلة استيعاب حوالى ٣٨ ألف؛ ومعنى ذلك أن من الـ ٧٤ ألف فاضل منهم عدد كبير! ولذلك يافندم النظام ده.. نظام الثانوية العامة واللى اتفقنا أنا والدكتور حلمى على تعديله؛ لأننا البلد الوحيد فى العالم الذى يخرج طلبة بأقل من ٥٠٪ والذى يسمح بنظام الطالب الناجح الراسب؛ لأنه الطالب ممكن يعدى وهو راسب فى مادتين وهما الانجليزى أو الكيميا أو الطبيعة، وعايز يدرس فى كلية عالية بعد ذلك!

عبد الناصر: ما هو بيجيلهم امتحانات صعبة!

شقير: لو سيادتك نظرت يافندم لبقية الـ ٧٤ ألف دول الحقيقة هيبقوا ٥٠٪ هيكونوا ٥٠ ألف، ومعنى ذلك إن فيه عندنا مشكلة وهى الـ ١٠ آلاف اللى فوق الخمسين واللى أقل من ٢٥٪ هيكونوا راسبين وهم حوالى ٢٥ ألف طالب.

عبد الناصر: ما هو الحقيقة أبو ٥٠٪ ده كأنه مخدش لأن الجامعة مابتقبلوش ومحدش بيقبله.

شقير: وإحنا بالنسبة للكليات بنتعب جدا مع الطلبة اللى راسب فى مادتين، ونعمل له امتحان تكميلى ومبيمشيش! والكليات اللى كانت بتقبل فى السنوات اللى فاتت اللى راسبين فى المواد دى السنة دى مش طالبة أى حد منهم.

عبد الناصر: يعنى مش ضرورى الفرنساوى.

البشرى: يافندم لو سمحت لى دقيقتين عشان مصانع الطائرات.

عبد الناصر: لا مش وقته! (ضحك)

البشرى: أنا هاعد مذكرة ودى من توجيهات سيادتك إن احنا منصرفش مليم على المشروع ده، وأنا بقول: إن الحاجة اللى موجودة فيه أجزاء إحنا بنرتبها إذا ممكن.

فائق: بالنسبة يافندم للاقتراح الخاص بالتليفزيون بالنسبة لإلغاء القناة التالتة، أرجو إن العملية ماتستاهلش يعنى.

عبد الناصر: ما هو إحنا برضه دلوقتى كل واحد هيعمل خطة لوزارته، وبتتقدم هذه الخطط الى مجلس الوزراء برضه واللى له ملاحظة بيقولها. وبعدين الحقيقة يعنى أنا عايز أعمل متابعة للتنفيذ، وعايز أخلى الدكتور حلمى والأخ حجازى يبقوا المسئولين ولو إن يعنى عليكم شغل كتير فى الوزارتين، ويقولوا لنا كل شهر إيه اللى تم فى هذه الموضوعات بحيث الكلام اللى اتقال يتنفذ، وياريت يتنفذ منه لو نسبة محددة. مشكلاتنا أننا دايما بنتكلم ونحلق فى الخيال ثم لا ننفذ!

مرعى: فيه ملاحظة بالنسبة للموضوع اللى احنا بنتكلم فيه، وأنا أخاف ما أخافه بالنسبة لكل النقط اللى أتكلمنا فيها دى أن ينشر التقرير ويعتبر هو سياسة عامة للوزارات. ورأيى إن لابد قبل التنفيذ إن الوزارات ترسم البرنامج فى حدود طاقتها حتى يمكن متابعته وإن المبالغ العامة اللى بتتصرف؛ مثلا هناخد أمثلة على الأبنية الحكومية، وهى إن الإيجار وتكلفته الى آخره ده كلام صحيح وما هى النتائج المترتبة على ذلك؟ وكيف يمكن تنفيذ ذلك؟

عبد الناصر: بس اللى كان بيحص بنيتم جديد ومافضيتوش القديم!

مرعى: صحيح إن المرحلة دى سيادتك إن ما تم بناؤه واستعملت مبانى..

رياض: بس سيادتك إحنا بننسى إن فيه كل سنة عشرين ألف موظف، دول عايزين أوض وعايزين كراسى ومكاتب!

عبد الناصر: محدش بيموت يعنى ولا يطلع معاش؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

مرعى: يعنى يافندم من الأمثلة برضه، إنه ييجى فى وزارة الإدارة المحلية مثلا وضع خطة للنهوض بمستوى القرية، ده شئ عظيم فمحدش يقدر يقول: لأ! أنا بأتكلم كيف أن يطبق وزير الإدارة المحلية ذلك حتى يمكن يتابع؟ فيه أجزاء وردت فى القضاء أتمنى أن أسمع

رأى السيد وزير العدل؛ زى شرعية القضاء ومنع المواد الخاصة بمنع التقاضى، وناخد رأيه فى ذلك، يعنى بيتهيأ لى إن سيادتك تدينا فرصة نشوف الكلام ده بحيث إن كل وزير يقول ماهو ممكن أن ينفذه.

عبد الناصر: لا ماهو يعنى كل وزير بيعمل خطته وبيقول إيه اللى ممكن وإيه اللى مش ممكن.

رياض: كتابة ولاّ شفوى يافندم؟

عبد الناصر: كتابة فى المقام الأول شبعنا شفوى! وبعدين كل وزير قعد وسمع الملاحظات اللى اتقالت وممكن يطلب المحاضر المتحررة عن الكلام اللى اتقال هنا، وإذا وجد فى الحاجات اللى اتقالت هنا دى فايدة بيدخلها فى الخطة.

الشافعى: فيه نقطتين الحقيقة..

الخاصة بالأجهزة المشتركة زى الموضوع اللى أثير بالنسبة للمتابعة مثلا.

والموضوع التانى بالنسبة للتنظيمات اللى جاى فيها جدول وبرضه التنظيم كتنظيم.

عبد الناصر: الحاجات اللى لها أكثر من جهاز تتحط عندكم فى اللجنة التشريعية.

حجازى: لو سمحت لى يافندم كنت عايز أعرض على السادة الوزراء مذكرة الإصلاح المالى والاقتصادى وفيها اقتراحات. وأنا كان رأيى إذا كان أى وزارة ليها ملاحظات تجيلنا عشان ندرسها، ويهمنى جدا إن الأفكار والاقتراحات اللى مكتوبة تظهر فى الميزانية الجديدة، وأى برنامج تنفيذى يبقى فيه شبه التزام لأنه جزء من الميزانية.

وآخر أرقام وصلت اليها: وصل عجز الحكومة الى ٥٠ مليون جنيه كحكومة ودى مش عايزة إجراءات، بينما الهيئات العامة طلع العجز ٣٠ مليون فى قطاع الخدمات. قطاع الأعمال لما فصل كقطاع وصلنا الى ١٧ مليون جنيه عجز فيه، يعنى الصورة كما تظهر على حقيقتها.

البت فى بعض المسائل المعلقة فى هذه القطاعات، أرجو إن السادة الوزراء يراجعوا هذه البيانات علشان أقدر أدخلها فى الميزانية.

عبد الناصر: أنا موافق على المذكرة ماعدا موضوع البنوك عايز بحث وعايز أسمع وجهة نظرك ووجهة نظر حسن عباس.

وبعدين الكلام اللى فى المذكرة إنت قلته هنا كله ومش كلام جديد علينا، وأعتقد إن السادة الوزراء علقوا على هذا الكلام. وعلى هذا الأساس مافيش ما يمنع من تنفيذها.

مرعى: لو سمحت لى سيادتك زى ما قال الدكتور حجازى، مثلا الغاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعى. فى الواقع إن الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى لها أصول كثيرة، وهو بشير طبعا الى الذمة المالية الإصلاح الزراعى وأسباب كتيرة ده مش مجال بحثها دلوقتى. وأنا برضه باستسمح سيادتك فيه بعض الملاحظات الأخرى وأنا باتفق معاها فى الشكل العام، بقول: بنقدم مذكرة تتضمن العمل فى الوزارات المختلفة وبنكتب ملاحظاتنا للدكتور حجازى عشان تتناقش.

عبد الناصر: عايزينه ينفذ الكلام ده فى الميزانية الجديدة والتقرير ده تكتبه يعنى.

حجازى: لو سمحت لى يافندم فيه كام نقطة، يعنى برضه موضوع الهيئة العامة للطيران هل توضع فى قطاع الخدمات ولاّ توضع كمؤسسة اقتصادية.. ودا موضوع بيحدد سياسة.

عبد الناصر: قطعا اقتصادية شركة الطيران.

البشرى: الهيئة العامة للطيران أنا متفق إنها تكون اقتصادية.

حجازى: الميزانية بقى يافندم لو سمحت عشان المواعيد، يعنى النية إننا نصدرها فى مواعيدها فى أول يوليو ولاّ هننتظر ونعمل قرار باستمرار الميزانية الحالية لغاية لما نخلص؟

عبد الناصر: إنت اللى تقول لنا يعنى.

حجازى: والصورة النهائية أنا مش قادر أشكلها إلا لما تخلص الاستثمارات والميزانية النقدية، ومن المصلحة أن تصدر فى مواعيدها.

عبد الناصر: يعنى لو اتأخرت جمعة – ١٥ يوم متهمش.

حجازى: وأنا شايف إنها تصدر فى ميعادها لأن أى توسع هيؤدى الى تعديلات.

عبد الناصر: إنت عايز يبقى فاضلها عشرة أيام يعنى؟

حجازى: أيوم يافندم.. يعنى أنا جاهز على إن أنا أقفل الميزانية والموازنة النقدية. وفيه صورة أخيرة أنا عملتها للقروض والالتزامات المحلية والخارجية، وإحنا بنشتغل فى حوالى ٢٧٠ مليون جنيه قروض والتزامات محلية وخارجية، منها ٦٥ أجنبى والباقى قروض محلية تتداول ما بين القطاعات، وأنا بأراجع ده حاليا.

شقير: هو فيه يافندم مبالغ إضافية مع المبالغ المتقدم ذكرها حوالى ٥ مليون عشان الجامعات والمعامل وكلية الطب والهندسة والورش والمدن الجامعية.

عبد الناصر: قد إيه؟

شقير: حوالى ٥ مليون.

عبد الناصر: عندك ٥ مليون يادكتور حجازى؟

حجازى: للأسف يافندم إحنا عمالين ناخد اجراءات، إحنا نخشى أن ناخد فروق أسعار ودا وصلنا لـ ١٥٠ عجز فى المجموع الكلى وآخر جلسة وقاعدين بنضغط على التموين، وبعدين كل ما نوفر فى ناحية تظهر نواحى عجز فى نواحى تانية!

عبد الناصر: مش واخد حاجة؟

حجازى: واخد حوالى ٣ مليون.

شقير: أنا عايز أقول يافندم: هذا الطلب أنا ماتقدمتش بيه إلا بعد الحركات الطلابية الأخيرة، وأنا متاكد من العام الماضى لو حصل تحركات للطلبة هيحدث من نقطة بداية الخدمات الطلابية ونقصها، المعامل مش كافية. وأنا بقول: لو تعطل الإنتاج فى المصالح ليومين اتنين هيكلفنا أكثر من هذا، وبقول: هذا المبلغ ينظر اليه على إنه ثمن سياسى، وبعدين

النهارده إحنا بنأكل نسبة ضئيلة جدا من الطلبة والباقيين مابياكلوش، ولذلك أنا أرجو أن ننظر لهذا الطلب نظرة سياسية.

عبد الناصر: إبقى اتفاهم مع صدقى! (ضحك)

سليمان: بالنسبة للاستثمارات اللى طلبتها الجامعات، يعنى كان فيه إستجابات كثيرة من الخزانة لمعظم الاستثمارات اللى إنت خدتها.

شقير: بقول يافندم، أنا اللى طلبته.. طلبته فى ظل ظروف معينة وأنا عارفها كويس.

حجازى: لو سمحت ياسيادة الرئيس، المدرجات يعنى لا يمكن أن تنتهى على أول السنة.

شقير: أنا اتصلت بجهاز المقاولات واتفقت معاه هيخلصها فى ٣ شهور.

حجازى: يعنى مسألة المدرجات فى الجامعات يمكن فيها طاقة غير مستغلة، وأنا يمكن أقدر أدى تيسيرات للطلبة بالنسبة للكتب والتغذية والمسائل التى تمس الطالب مباشرة. وأنا باخد مثلا جامعة عين شمس، يمكن الأخ حلمى مراد يعنى الكليات النظرية والآداب والحقوق اللى انخفض فيها الأعداد الى التلثين، وترتب على ذلك أن هناك طاقات غير مستغلة. الحقوق والآداب بيقفلوا الظهر ومن بعد كدا مافيش دراسة، والكليات اللى عاملة ضغوط مثل الهندسة والطب بالذات من حيث المدرجات عايزة دراسة شاملة للمساحة ودراسة طويلة الأجل.

وبالنسبة للأكل والتغذية، أنا كنت فى كلية فيها مطعم، يوم ما اترفع السعر الى ٦ صاغ الطلبة مبقوش بياكلوا، ولحد السنة اللى فاتت كان بياكل فى المطعم ٢٠٠ طالب السنة دى نزلوا الغداء ٨٠ طالب! إذاً سياسة أسعار التغذية لا تصلح إنها تستوعب عدد كبير.

وأنا مع طبعا حنينا للجامعة وصلتنا بالجامعة، فإحنا من أحرص الناس على توفير كل الامكانيات للجامعة، لكن مشاكل الطلبة اليومية أكثر من بقائه فى المدرج لأنه ممكن بيشتغل الصبح وبعد الظهر؛ فلو درست الطاقات المساحية الموجودة فى الجامعة فيبقى التوسع على إضافات سريعة لبعض الأشياء.

وبعدين سياسة التخفيض اللى حصلت من كام سنة ابتدى يبان أثرها دلوقتى فى الجامعة؛ فعشان كدا أنا شايف ان موضوع الإسكان الجامعى يحتاج الى حصر واستفادة من الطاقات الموجودة، ويبقى الاعتمادات تخصص لإضافة فى الجهات التى تحتاج الى زيادة.

وبالنسبة الى الإسكان والتغذية الجامعية، المدن الجامعية إتعمل فيها دراسة السنة اللى فاتت، ودراسة على أساس إن الأوض تتقسم ويحصل استيعاب أعداد أكبر. والسادة المحافظين مشكورين بيتوسعوا فى محافظاتهم، وأنا شايف إن الدراسة يعنى عايزة شوية..

شقير: إذا كان فيه يافندم أماكن فى كلية الحقوق ماقدرش آخد طلبة من كلية الطب من مستشفى الدمرداش وأوديهم كلية الحقوق ويرجعوا!

عبد الناصر: تبقى تقعد مع صدقى.

شقير: كنت أود إن ماتكلمش لكن شايف تقارير معينة لابد لها من دراسة ومعالجة علشان السنة الجاية والتغذية مازالت..

عبد الناصر: إنت بتدينا مبررات للى هيحصل السنة اللى جاية! (ضحك) تقعد معاه وتشوفوا الموضوع ده.

مصطفى: يافندم كليات الهندسة والطب فى عين شمس بالذات بتضيق الى أقصى الحدود.

شقير: كان عندى عميد طب إسكندرية هذا الأسبوع، قال لى: أنا عندى ٢٥٠ طالب بيبقوا واقفين بره المدرج غير المكدسين جوه!

صوت: دى حقيقة يافندم.

الشافعى: مافيش ليهم مدرج ولا كراسى.

عبد الناصر: شكرا.